جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان:علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص: مالية وبنوك

بعنـــــوان:

أثر تطبيق صيغة المرابحة الإسلامية على الربحية في البنوك التجارية

" دراسة حالة بنك الخليج الجزائر قبل وبعد التطبيق من سنة 2006إلى غاية 2015"

من إعداد الطالب: عزيزي سميرة

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.....(أستاذ،جامعة ورقلة) رئيسا
أ.د /بن قانة اسماعيل.....(أستاذ،جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً
أ..... (أستاذ،جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان:علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص: مالية وبنوك

بعنـــــوان:

أثر تطبيق صيغة المرابحة الإسلامية على الربحية في البنوك التجارية

" دراسة حالة بنك الخليج الجزائر قبل وبعد التطبيق من سنة 2006إلى غاية 2015"

من إعداد الطالب: عزيزي سميرة

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.....(أستاذ،جامعة ورقلة) رئيسا
أ.د /بن قانة اسماعيل.....(أستاذ،جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً
أ..... (أستاذ،جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

الإهـــداء

* أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديا الكريمين حفظهما الله عز وجل.

* إلى زوجي الغالي الذي قام بمساندتي في مساري العلمي ومساعدتي على تكملة مساري الدراسي .

* إلى أختي الغالية التي كانت نعم السند لي ولعائلتي .

* إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد , وكل أساتذة الجامعة مشكورين على كل مجهوداتهم.

شكر وعرفان

الشكر أولا لله عز وجل على توفيقه لي في مساري الدراسي والعملي .

أتقدم بالشكر لكل من أستاذي الفاضل ,وإلى كل من قام بمساعدتي على إعداد هذه المذكرة

الشكر لكل طلبة سنة ثانية ماستر مالية وبنوك دفعة 2020/2019

كما أتوجه بالشكر والامتنان لجميع الأساتذة علوم الاقتصادية .

في الأخير نسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه

الملـخـص:

تناولت هذه الدراسة كل من تأثير استخدام البنوك التقليدية للصيغ الإسلامية على ربحيتها من خلال دراسة المؤشرات المالية المسئولة على الربحية ,بحيث اتجهت العديد من البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ تابعة لها تقدم هذا النوع من الخدمات المصرفية ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات المالية الواردة في القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر من سنة 2009 الى غاية 2015,وتم تحليلها حسابيا ووصفيا باستخدام التحليل العددي والبياني لدراسة أهم التطورات التي تمس المؤشرات المالية الثلاث لنسب الربحية وقد خلصنا إلى تطور هذه المؤشرات بعد استخدام بنك الخليج الجزائر لهذه الصيغ الإسلامية منها صيغة المرابحة وهي محل الدراسة .

بحيث تعتبر تجربة بنك الخليج تجربة ناجحة رغم أنها تجربة محتشمة بحيث استطاعت استقطاب شريحة مهمة من المجتمع الجزائري رغم كونه بنك تجاري .

الكلمات الافتتاحية: الربحية في البنوك التجارية , صيغة المرابحة الإسلامية , التحول المصرفي , المؤشرات المالية للربحية في بنك الخليج الجزائر.

Abstract:

This study dealt with all of the impact of traditional banks 'use of Islamic formulas on their profitability by studying responsible financial indicators on profitability, so that many traditional banks have tended to set up windows affiliated to them that provide this type of banking services. This study relied on the financial statements contained in the financial statements. For Gulf Bank Algeria from 2009 to 2015, and it was analyzed mathematically and descriptively using numerical and graphical analysis to study the most important developments affecting the three financial indicators of profitability ratios. We concluded the development of these indicators after Gulf Bank Algeria used these Islamic formulas, including the Murabaha formula, which is the subject of study.

So that the experience of Gulf Bank is considered a successful one, despite it being a modest one, as it was able to attract an important segment of the Algerian society despite it being a commercial bank.
Key words:profitability in commercial banks, Islamic murabaha formula, banking transformation, financial indicators of profitability in Gulf Bank Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر والعرفان	V
المـلخــص	XIV
الفـهــرس	XV
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال البيانية	VIII
فهرس الرموز	XIX
فهرس الملاحق	XX
المقدمة	ب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لربحية البنوك التجارية وصيغة التمويل

العنوان	الصفحة
تمهيد الفصل الأول	3

المبحث الأول: ربـحيـة البنـوك التـجارية مـفاهيم أساسيـة	**3**
المبحث الأول: ربـحيـة البنـوك التـجارية مـفاهيم أساسيـة	**3**
المطلب الثاني : مؤشرات ونسب قياس الربحية في البنوك التجارية	**7**
المبحث الثاني: التـمـويـل بـصيـغة الـمرابحة مفاهيـم أساسية	**10**
المطلب الأول:الإطار المفاهيمي لربحية البنوك التجارية وصيغة التمويل بالمرابحة	**9**
مطلب الثاني:إجراءات تطبيقها في البنوك (التجارية والإسلامية)	**11**
مطلب الثالث:شروط بيع المرابحة	**12**
مطلب الرابع:مخاطر التمويل بصيغة المرابحة	**13**
المبـحث الثالث:مبادئ عامة حول التحول للمصرفية الإسلامية	**14**
المطلب الأول:مفهوم التحول المصرفي وأشكاله	**14**
المطلب الثاني:أسباب تحول البنوك التقليدية للعمل بالمصرفية الإسلامية	**15**
المطلب الثالث:مبادئ التحول للمصرفية الإسلامية	**16**
المبحث الرابع:الدراسات السابقة	**18**
المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة	**18**
خلاصة الفصل الأول	**21**

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للربحية في بنك الخليج الجزائر قبل تطبيق صيغة المرابحة وبعد

العنوان	الصفحة
تمهيد الفصل الثاني	**23**
المبحث الأول:بنك الخليج الجزائر والصيغ الإسلامية التي فيه	**24**
المطلب الأول:بنك الخليج الجزائر ونشأته	**24**
مطلب الثاني:صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر	**25**
المبحث الثاني: دراسة ربحية بنك الخليج الجزائر قبل وتطبيق صيغة المرابحة	**26**
المطلب الأول: دراسة الربحية قبل التطبيق من سنة 2006 إلى غاية 2009	**26**
المطلب الثاني: دراسة ربحية بنك الخليج الجزائر بعد تطبيق صيغة المرابحة من سنة2010 إلى غاية 2015	**30**
مطلب الثالث: تحليل نتائج مؤشرات الربحية لبنك الخليج الجزائر من سنة 2006 إلى غاية2015	**36**
خلاصة الفصل الثاني	**43**
الخاتمة	**45**
قائمة المراجع والمصادر	**48**
الملاحق	**51**

فهــرس الــجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم(1)	تطور الربحية في البنك الخليج الجزائر قبل التطبيق من سنة 2006-2009	**36**
جدول رقم(2)	تطور الربحية في البنك الخليج الجزائر عبر سنوات بعد التطبيق من سنة 2010-2015	**37**
جدول رقم(3)	تطور الربحية في البنك الخليج الجزائر عبر كل سنوات الدراسة من سنة2009 إلى غاية 2015.	**38**

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم(1)	يوضح الخطوات التنفيذية للتمويل بالمرابحة	**12**
شكل رقم(2)	منحنى يوضح تطور ربحية بنك الخليج من السنوات 2006 إلى غاية 2009	**37**
شكل رقم(3)	منحنى يوضح تطور ربحية بنك الخليج من السنوات 2010 إلى غاية 2015.	**38**
شكل رقم (4)	منحنى يوضح تطور ربحية بنك الخليج من السنوات 2006 إلى غاية 2015	**39**
شكل رقم (5)	منحنى تطور العائد على الأصول لبنك الخليج الجزائر لسنوات الدراسة 2006-2015.	**40**
شكل رقم(6)	منحنى تطور العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج لسنوات الدراسة 2006 إلى غاية 2015.	**41**
شكل رقم(7)	منحنى تطور هامش الربح لبنك الخليج الجزائر لسنوات الدراسة 2006-2015.	**42**

فـــــهـرس الرمــوز

الرمز	تفسيره
AGB	بنك الخليج الجزائر
ROA	معدل العائد على الأصول
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
PM	معدل هامش الربح
AU	منفعة الأصول
EM	الرافعة المالية

فـــــــهـــرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
3-2-1	ميزانية الأصول والخصوم وخارج الميزانية جانب الإيرادات لسنة 2006-2007	**51**
6-5-4	ميزانية الأصول والخصوم وخارج الميزانية جانب الإيرادات لسنة 2008-2009	**54**
9-8-7	ميزانية الأصول والخصوم وخارج الميزانية جانب الإيرادات لسنة 2010-2011	**57**
12-11-10	ميزانية الأصول والخصوم وخارج الميزانية جانب الإيرادات لسنة 2012-2013	**60**
15-14-13	ميزانية الأصول والخصوم وخارج الميزانية جانب الإيرادات لسنة 2014-2015	**63**

مـــقـــــدمـــــة

مـــقـــدمـــــة:

عرفـت الصـيرفة الإسـلامية انتشـارا واسـعا في العـالم ,وذلـك مـن خـلال الـدور المهـم الـذي تلعبـه صـيغها التمويلية في تحقيق العديد من الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها ,إذ لم يقتصر الأمر عليها من خلال البنوك خاصة التي تتعامل بالشريعة الإسلامية, بل تعدى الأمر إلى تحول العديد من البنوك التجارية إلى العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال عدة أشكال , كتخصيص نوافذ إسلامية أو فتح فروع إسلامية بحيث تقوم بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بالتزامن مع تقديم الخدمات التقليدية , ولقد شهت انتشارا واسعا في الدول الغربية والعربية بحيث أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية لما حققت الكثير مـن الانجـازات في مجـال العمـل البنكـي خـلال السـنوات الماضـية وقـد لقيـت انتشـارا واسـعا بعـد الأزمـة العالميـة سنة2008 وأصبحت محط أنظار عالم المال والاقتصاد في العالم.

ان هـذه الظـاهرة تعتبر اعترافـا مـن طـرف البنـوك التجاريـة بأهميـة العمـل المصـرفي الإسـلامي والبنـوك الإسـلامية,فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول في عالم الصيرفة الإسلامية ولكن اختلفت في أشكال هذا الدخول فمنهـا مـن انشـأ فـروع إسـلامية ومنـه مـن قـام بفـتح نوافـذ وغيرهـا مـن أسـاليب التحـول المصـرفي ,إن إقبـال البنـوك التجارية على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية قد يرجع إلى العديد من الأسباب من بينها معرفة إن المستقبل للبنوك الإسلامية ,أو العمل بمبدأ المنافسة والتقليد ,أو تحقيق عائد أكبر من خلال الحصول على اكبر شريحة سوقية من العملاء الراغبين في إيداع أموالهم دون الحصول على الفوائد المصرفية.

وتعتبر صيغة المرابحة من صيغ التمويل الإسلامية بحيث يتم استخدامها من طرف البنوك التجارية كتمويل في إطار القـروض الاسـتهلاكية وفـق هـذه الصـيغة وقـد قـدمت جنبـا إلى جنـب مـع القـروض الاسـتهلاكية في بعـض البنـوك التجارية كبنك الخليج بالجزائر وذلك لتغطية نسبة معينة من العملاء الذين لا يفضلون التعامل بالربا, وتعتبر صيغة المرابحة نوع من القروض الاستهلاكية التي تخلو من الفائدة , إن لجوء البنوك التجارية لمثل هذه الصيغ الإسلامية ما هو إلا سبب للوصول إلى اكبر عائد ممكن إذ يعد مؤشر الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية وان إدارة هذه المصارف التجارية تسعى دائما لتعظيم أرباحها وهذا مات سعى له جل البنوك بمختلف أنواعها .

الإشكالية:وعلى ضوء ما سبق قمنا بالدراسة على أساس طرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر تطبيق صيغة المرابحة الإسلامية على ربحية البنوك التجارية؟

وتثير هذه الإشكالية عدة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما هي صيغ التمويل الإسلامية ؟
- وما هي صيغة المرابحة التي تطبق في البنوك الإسلامية؟وكيف يتم تطبيق صيغة المرابحة في البنوك التجارية ؟
- وما هو تأثير هذه الصيغة التمويلية على زيادة ربحية البنوك التجارية ؟هل لها دور في زيادة ربحية بنك الخليج الجزائر؟
- مالمقصود بالربحية ؟كيف يتم حسابها ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

1- تطبيق صيغة المرابحة الإسلامية يؤثر على معدل العائد على الأصول وهامش الربح والعائد على حقوق الملكية .

2- المرابحة تعتبر بديل قوي على القروض الاستهلاكية الربوية مما يؤثر على الربحية .

3- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع الخدمات المصرفية التقليدية.

4- ساهمت صيغة المرابحة في الرفع من ربحية بنك الخليج عندما أدخلها في نظام تقديم الخدمات للعملاء وكسب أكبر عدد من العملاء .

5- يتم حساب الربحية من خلال المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية للبنك

أسباب اختيار الموضوع:

- علاقة الموضوع بالتخصص والاهتمام بالصيرفة الإسلامية.
- ضرورة التعرف على صيغة المرابحة ومدى أهميتها بالنسبة للبنوك
- من بين التحولات في النظام المصرفي الجزائري واتجاهه نحو الصيرفة الإسلامية كبديل.

تهدف دراسة هذا الموضوع :

إلى معرفة مدى تعامل البنوك التجارية بصيغ التمويل المصرفية الإسلامية خاصة صيغة المرابحة .

- التعرف على هذه الصيغة و كيف يتم تطبيقها في البنوك التجارية وفي بنك الخليج .
- دورها في زيادة الربحية بالمقارنة مع تقديم الخدمات التقليدية الأخرى .

الهدف من الـدراسة:

- الاطلاع على مجمل صيغ التمويل الإسلامي بالتركيز على صيغة المرابحة بما أنها أكثر استخداما من طرف البنوك التجارية ,خاصة بالجزائر .

معرفة أسباب قيام البنوك التجارية بالعمل بهذه الصيغ التمويلية الإسلامية تزامنا مع تقديمها الخدمات التقليدية

منهج البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة اقتضت طبيعة الدراسة إلى استعمال عدة مناهج أهمها:

1- المنهج الوصفي:ويعتبر منهج أكثر استعمالا خاصة في الفصل الأول وذلك من خلال تتبع التعريفات الواردة

عن الربحية وكيفية قياسها من خلال المؤشرات والتعريف بصيغة المرابحة وكذلك خصائصها ووصف آلية العمل بها في البنوك.

2- المنهج التحليلي:وهذا يظهر في الفصل الثاني وذلك من خلال دراسة الحالة سوف نعتمد عليه في إيراد وتحليل النتائج وذلك انطلاقا من جمع المعلومات على بنك الخليج الجزائر من خلال الاعتماد على القوائم المالية لدراسة مؤشرات الربحية والحصول على نتائج والقيام بتحليلها .

حدود الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم سنوات الدراسة الى قبل تطبيق صيغة المرابحة وتمثلت في السنوات من 2006 الى غاية 2009, وبعد تطبيق صيغة المرابحة وتمثلت في سنوات الدراسة من سنة 2010الى غاية 2015 واعتمدنا في الدراسة على الموقع الالكتروني للبنك بما انه تعذر القيام بزيارة ميدانية للبنك , وقمنا بدراسة القوائم المالية للبنك من خلال زيارة الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر .

صعوبات الدراسة:

خلال إعدادي المذكرة واجهتني صعوبات,منها ما هو متعلق بطبيعة الدراسة ولعل أهمها مايلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات من البنك وذلك نظرا للازمة الصحية التي تمر بها البلاد مما منعني من التربص داخل المؤسسة, والحصول على المعلومات إلا من خلال الموقع الالكتروني.
- نقص المراجع التي تتكلم على العلاقة بين الربحية في البنوك التجارية والتعامل بصيغة المرابحة كنوع من التمويل الإسلامي حيث ركزت معظم المراجع على التمويل الإسلامي في البنوك التجارية كنوع من التحول المصرفي وتجديد للخدمات المصرفية.

- عدم التفصيل في البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها البنك حال دون التقييم الـــــــدقيق الحجـــــــم التمـــــــويلات الـــــــتي قـــــــام بهـــــــا البنـــــــك .

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للربحية في البنوك التجارية وصيغة التمويل بالمرابحة

تمهيد:

إن البنوك تسعى لتحقيق الربح كأي من المؤسسات الأخرى وهذا إرضاء للمساهمين , وهذا الربح هو عبارة عن الفارق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية للبنك, حيث تواجه البنوك في سبيل تحقيق هذا الهدف والمتعلق بتعظيم الربحية العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية, سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية, وهناك عدة مفاهيم للربحية سنذكرها كالتالي:

المبحث الأول: ربحية البنوك التجارية مفاهيم أساسية

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: مفهوم الربحية

في الأدبيات النظرية تم إعطاء العديد من المفاهيم لمصطلح الربحية والتي نجد منها:

1-تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال, باعتبارها تمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات بحيث هذه الإيرادات تتحقق نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي تقوم بها البنوك مقابل كل الخدمات التي تقدمها إضافة إلى الأرباح الرأسمالية والتي تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك , أما النفقات البنك فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع, بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها[1] .

2 – تعد الربحية المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجوء إدارتها وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل [2].

3 – من وجهة نظر "ازرار سوامان"فأن الربحية هي مفهوم تشغيلي بمعنى إن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها اكبر من العناصر المستخدمة [3], ومن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة,ومن الناحية الاقتصادية هي الزيادة في الثروة والتي تتضمن الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليفها ,مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة ويعني ذلك الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة [4].

[1] الطاهر بن ختو ,محددات الربحية في البنوك التجارية ,شهادة ماستر أكاديمي ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة ,سنة 2018 ص15.

[2] نفس المرجع السابق ص 16

[3] وجدة حاجي ,اثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر,شهادة ماستر اكاديمي ,الطور الثاني, جامعة ورقلة ,2016,ص 3

[4] الطاهر بن ختو ,محددات الربحية في البنوك التجارية ,شهادة ماستر أكاديمي ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة ,سنة 2018 ص3

4- يمكن القول أن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن البنوك من النمو والاستمرارية وذلك لان الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي التصفية [1]

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الربحية

هناك عدة عوامل تؤثر في الربحية وتتمثل في عوامل داخلية وعوامل خارجية .

أ-العوامل الداخلية:وتتمثل في:

1 – الأرباح (أو الخسارة) في الأوراق المالية:

تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي عن ربحية المصرف, ومن المعروف إن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين السيولة والربحية والأمان.[2]

2 – إدارة المصرف:

تتأثر ربحية البنك التجاري بمدى قدرة إدارة المصرف على الموازنة بين العائد والمخاطر , وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد ,إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق الأهداف للمصرف.[3]

بحيث لو استطاعت المصارف تحقيق هذه الموازنة المطلوبة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحيتها وتعظيم الثروة لمالكيها , فربحية المصارف ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف.

3- حجم المصرف:

يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية , فكبر حجم البنك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات , فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة ولكن نلاحظ إن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون اكبر من البنوك الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر ص4

[2] عراب عبد الرحمان , اثر التسويق المصرفي على ربحية البنوك التجارية,شهادة ماستر ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة,سنة 2018. ص17

[3] الطاهر بن ختو ,محددات الربحية في البنوك التجارية ,شهادة ماستر أكاديمي ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة ,سنة 2018 ص10

[4] عراب عبد الرحمان , اثر التسويق المصرفي على ربحية البنوك التجارية,شهادة ماستر ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة,سنة 2018. ص17

4 – هيكل الودائع:

تركز البنوك على جلب الودائع بأنواعها وذلك لان هذه الأخيرة تعطي تلك المصارف مرونة اكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا , دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على أموال ,وتسعى المصارف التجارية إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها .

5 – توظيف الموارد:

توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان من أهم المجالات للاستثمار للمصرف التجاري إذ انه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري ,حيث إن الدخل المتولد عنهما يعدان المصدر الأساسي لإيرادات المصرف.

6 – أرباح أو خسائر القروض :

تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف , وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عملية الائتمان حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح ,وتحاول البنوك دائما الرقابة على هاذ النوع من النشاطات من خلال الرقابة على حجم الائتمان لديها .

7 – السيولة:

تمكن السيولة المصرفية من تجنب الخسارة,التي تحدث نتيجة اضطراب المصرف لتصفية بعض أصوله غير سائلة حيث تمثل السيولة عنصر حماية وأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة البنوك على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت ,ونظرا لأهمية السيولة المصرفية فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة السيولة قانونية لا تقل عند حد ادني من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله , ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير على الموائمة بين الأصول والخصوم.[1]

[1] الطاهر بن ختو ,محددات الربحية في البنوك التجارية ,شهادة ماستر أكاديمي ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة ,سنة 2018 ص 12

8 – عمر المصرف:

إن زيادة عمر المصرف تلعب دورا كبيرا في التأثير في ربحيته , فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة , فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن المصارف قادرة على البقاء والاستمرار ,كما أن لدى إداراتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية , يضاف إلى أن المصارف تستهلك اغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشاتها ,مما يجعلها تتحمل مصاريف اقل في للسنوات التالية لذلك.[1]

9 – عدد موظفي المصرف:

إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له وبالتالي زيادة الربحية , فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة ,أو زيادة الخدمات المصرفية الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

10 – عدد فروع المصرف:

إن الانتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة المتعاملين لدى المصرف ,لأن المصارف التي تلق انتشارا واسعا بين مختلف المناطق الجغرافية الواسعة تكون هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية , وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع مما يؤدي إلى زيادة ربحية البنك .

ب– العوامل الخارجية :

وتتمثل في عدة عوامل كالآتي:

1 – الظروف الاقتصادية:

يؤثر النشاط الاقتصادي على الأعمال المصرفية ,والتي بدورها تؤثر على ربحية المصارف ففي حالة الرواج الاقتصادي تزيد معه حجم الودائع بسبب زيادة حجم المبيعات للعملاء , ويتوافق ذلك مع زيادة الطلب على الائتمان المصرفي والخدمات المصرفية المتنوعة,مما يعني زيادة الإيرادات في البنوك وخذا ما يؤدي إلى زيادة ربحيتها, بينما تتأثر ربحيتها في حالة العكس في حالة حدوث الكساد الاقتصادي بحيث تزيد احتمالية عدم قدرة المقترضين

[1] عراب عبد الرحمان , اثر التسويق المصرفي على ربحية البنوك التجارية,شهادة ماستر ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة,سنة 2018, ص 18

على السداد مما يضطر إدارة المصارف إلى الزيادة من المخصصات لمواجهة تلك الاحتمالات مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المصرف لذلك لابد على البنوك أن تقوم بوضع خطط مرنة لمواجهة كل من هذه التغيرات[1].

2 – التشريعات القانونية والضوابط المصرفية :

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على العمل المصرفي وأدائه من طرف البنوك التجارية فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحا فضة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية من طرف البنوك , تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر اكبر من السيولة وتكوين مخصصات إضافية أخرى[2].

3 – السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في التأثير على سياسات البنوك التجارية في إدارة مجوداتها وهذا ما يؤثر على ربحيتها,وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية آو النوعية أو الرقابة المباشرة التي يقوم البنك المركزي باستخدامها بهدف إحكام سيطرته على عرض النقد ,من اجل الوصول للأهداف النهائية , وتختلف إجراءات السياسات النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد ,إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار أحيانا , ولضبط الائتمان المصرفي تعمل البنوك المركزية على الرفع من سعر الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في الائتمان مما يحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة [3].

4 – الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف التي تتعامل بالربا, مما يؤثر في ربحية البنوك التجارية كما أن متانة الجهاز المصرفي وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه المتانة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملاتهم مع هذه البنوك وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها, مما ينعكس على ربحيتها .

[1] منذر مرهج ,عبد الواحد حمودة,رامي أكرم مزريق,تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية,مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية ,جامعة تشرين سوريا ,العدد(2),2014,ص334.

2- المرجع السابق الذكر ص334

[3] المرجع السابق الذكر ص334

5 – المنافسة:

تؤثر المنافسة بين البنوك على الربحية لديها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف بحيث قد تضطر هذه البنوك إلى دفع معدلات فائدة مرتفعة للحصول على الموارد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الهامش على العوائد وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية .

6 – أسعار الفائدة:

تزداد ربحية البنوك التجارية كلمت زادت أسعار الفائدة على القروض وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى الربحية تزيد كلما ازداد هامش أسعار الفائدة.

المطلب الثاني : مؤشرات ونسب قياس الربحية في البنوك التجارية.

بما أن البنوك تسعى دائما إلى تحقيق الربحية والتي هي عبارة عن تجسيد للقرارات والسياسات التي تتخذها البنوك للوصول اليها وتحقيقها في الميدان , وتقيس نسب الربحية المستويات المتعلقة بالأداء,كما أنها تعتبر عن محصلة هذه القرارات والسياسات التي اتخذتها الإدارة في البنك وعادة ما تقاس هذه الربحية وقدرة تحقيقها بمجموعة من النسب والتي يعتبر من أهمها ما سنذكره فيما يلي:[1]

أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكيةROE:

وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من قبل **"دايفيد كولفي"** الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972 حيث استخدم معدل العائد على حقوق الملكية لسنوات طويلة , كمقياس شامل لتحديد علاقة العائد بالمخاطرة[2]ويشير هدا المؤشر إلى ما قد يتحصل عليه الملاك من وراء استثمار أموالهم,وهي توضح ما تدره الأموال الخاصة من عوائد خلال السنة المالية ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه ملاك البنك لتمويل أصوله والتي تسمى أيضا بحقوق الملكية ,ويحسب هذا المؤشر وفقا للمعدلات التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية=النتيجة السنوية الصاقية/حقوق الملكية*100

ويرتبط العائد على الحقوق الملكية بالعائد على الأصول والرافعة المالية إذ كلما ارتفع هذا العائد كان ذلك أفضل للبنك , بحيث يمكنه من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين واظافة المزيد من الأرباح المحتجزة وهذا في حالة زيادة الأرباح,فكلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة

[1] عراب عبد الرحمان , اثر التسويق المصرفي على ربحية البنوك التجارية,شهادة ماستر ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة,سنة 2018 ,ص 20

[2] شريفة جعيدي ,محمد الخطيب نمر,تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر (2011-2017), مقال المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ,ص67

ثانيا:مؤشر العائد على الأصولROA:

يعتبر هذا المعدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك ويقيس مدى كفاءة الإدارة في الاستثمار الأموال سواء كانت أموال داخلية أو خارجية , وهو مؤشر القوة الإرادية للأصول إن ارتفاع العائد يعطي مؤشرا جيدا للمنشأة إذ يشير إلى استغلال أفضل للأصول المستثمرة ومن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها وتحسب كما يلي :

العائد على الأصول = النتيجة الصافية /مجموع الأصول *100

ثالثا:هامش الربحPM :

وهو الذي يعكس الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

هامش الربح= النتيجة الصافية /إجمالي الإيرادات*100

رابعا: الـرافـعـة المـاليـة FL :

وهي تـقـيس مـدى اعـتمـاد البـنـوك على المصـادر الخـارجية كـالقروض للـوفاء بالتزاماتها مـقـابـل دفع تكلفة وتقاس بالمعادلة التالية:

الـرافـعـة المالية = إجمالي المطلوبات (الديون)/إجمالي الموجودات

خامسا:منفعة الأصول AU :

يدل هذا المؤشر على الاستخدام الأمثل للأصول ,أي إنتاجية الأصول ويقاس بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

المبحث الثاني: التمويل بصيغة المرابحة مفاهيم أساسية

تعتبر صيغ التمويل الإسلامية من أهم الصيغ التي تستخدمها البنوك الإسلامية بحيث توجد عدة صيغ تمويلية ونحن في بحثنا سنركز على صيغة التمويل بالمرابحة وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية لهذه الصيغة وبالتفصيل.

المطلب الأول:التمويل بصيغة المرابحة مفاهيم عامة

يعد البيع بالمرابحة أداة تمويل على المدى القصير حيث يستخدم في تمويل التجارة الخارجية والداخلية كما يمكن تطبيقها على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصا بالأفراد أم بالشركات والمؤسسات الخاصة الحكومية[1].

الفرع الأول:مفهوم المرابحة

أولا:لغة

المرابحة مشتقة من الربح يقول ابن منظور "وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحا وقد أربحه بضاعته وأعطاه مالا مرابحة أي الربح بينهما[2] .

1-2-مصدر من الربح هي الزيادة ,وهي مفاعلة من الربح وهو النماء في التجارة ,الربح في التجارة والكسب فيها ورابحته على سلعته أي أعطيته ربحا , وبيع المرابحة هو البيع برأس المال مع الزيادة المعلومة [3]

ويقول ابن منضور : الربح والرباح النماء في التجارة وبعث الشئ مرابحة ويقال بعت السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم,وكذا اشتريته مرابحة[4]

ثانيا:اصطلاحا

تعتبر المرابحة نوع من عقود البيوع يتفق من خلاله الطرفان وفق شروط معينة حيث يعرض الطرف الأول السلعة بالثمن الذي قامت عليه ورضا الطرف الثاني بتقديم الزيادة عن ثمن السلعة ويسمى ربحا ويقول تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا"[1].

---

[1] شوقي بورقبة.التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة.عالم الكتب الحديث .الاردن سنة2013 ص100

[2] نفس المرجع السابق الذكر ص100

[3] حسين بالعجوز .مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة.مؤسسة الثقافة الجامعية.الاسكندرية.سنة 2009ص40

[4] نفس المرجع السابق الذكر ص 40

وهي أن يشتري البنك سلعة ما لحساب عميل قد طلبها منه بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين وتسمى أيضا البيع لآمر الشراء وهي أيضا بيع بمثل الثمن الأول مع الزيادة الربح وصفتها إن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربح ما[2].

وبموجب عقد المرابحة يتقدم العميل إلى البنك ويطلي منه شراء سلعة معينة وبمواصفات محددة على أن يعد العميل البنك بشرائها مرابحة أي بزيادة عن ثمن الشراء وهي متفق عليها [3].

– هي البيع بالثمن بزيادة أي البيع برأسمال وربح معلوم,وهي أيضا الكشف عن التكلفة الفعلية التي يتحملها البائع في اكتساب السلعة , وبعد ذلك يضيق عليها الربح[4]

-بيع المرابحة هو بيع الشئ بثمنه مضافا إليه زيادة معينة ,ويعتبر جائزا شرعا لقوله تعالى "واحل الله البيع وحرم الربا" وهو من بين بيوع الأمانة ' بحيث تنقسم البيوع إلى بيوع مساومة وبيوع أمانة [5].

الفرع الثاني : أنواع التمويل بصيغة المرابحة :

تمارس البنوك الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين ونفس طريقة التمويل تطبقها البنوك التجارية

1- بيع المرابحة بدون طلب المشتري:حيث يقوم البنك بشراء السلعة دون طلب المشتري,هنا هو يقوم بعمل المتاجرة وهذه الطريقة لا تتلاءم نع عمل البنك لذلك وجدت طريقة أخرى.

2-بيع المرابحة للآمر بالشراء:حيث يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة ويتحمل البنك مخاطر الهلاك والتلف وهو ما نحن بصدد التطرق إليه في البحث.

المطلب الثاني:إجراءات تطبيقها في البنوك(التجارية,الإسلامية).

يمكن تلخيص الخطوات في النقاط التالية:[6]

1- تقدم العميل بالطلب للبنك:

بحيث يقوم العميل بالتقدم للبنك طالبا منه شراء سلعة معينة يحدد له مواصفاتها بدقة كاملة ,كما يحدد له مصدرها والتوقيت اللازم للحصول عليها والسعر المناسب لشرائها.

---

[1]نفس المرجع السابق الذكر ص41/40

[1] حسين بلعجوز .مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة.مؤسسة الثقافة الجامعية.الاسكندرية.سنة 2009ص40

[3]نفس المرجع السابق ص 41

[4]نفس المرجع السابق ص41

[5]شوقي بورقبة.التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة.عالم الكتب الحديث .الاردن سنة2013 ص100

[6] نفس المرجع السابق ص164-165

2- دراسة البنك لطلب العميل:

حيث يقوم البنك بالاستعلام عن السلعة للتأكد من توافرها بالكمية وبالمواصفات المطلوبة وبالسعر المحدد ويمكن الحصول عليها في التوقيت المحدد , وعدم وجود أي موانع قانونية أو غير قانونية في إتمام عملية الشراء والبيع ومن ثم التأكد من مناسبة الطلب وفي الوقت ذاته الحصول على عروض مبدئية من الموردين.

3-توقيت عقد الصفقة:

في هذه المرحلةيقوم البنك والعميل بتوقيع عقد المرابحة الذي يضمن قيام البنك بشراء السلعة المطلوبة ,وتعهد العميل بإعادة شراء السلعة من البنك .., وعندما يوفرها البنك له واقرار العميل بسلامتها وأهليتة للتعاقد وعدم وجود اي موانع لديه تبطل الصفقة .

4- قيام البنك بشراء السلعة:

في هذه المرحلة يقوم البنك بالاتصال بالمورد الذي كان عرضه مناسبا والحصول منه على السلعة , ويحق للبنك مطالبة المورد بتقديم مجموعة مستندات تثبت صلاحية السلعة أو البضاعة المشتراه , ومطابقتها للمواصفات حتى لا تحدث خلافات بين البنك وبين عميله عند الاستلام العميل للسلعة.

5-استلام العميل للبضاعة:

في هذه الحالة يقوم العميل باستلام البضاعة من البنك ,أو استلام مستندات البضاعة وخاصة ما إذا كانت مستوردة من الخارج , أو أن يتفق مع المورد على إرسال البضاعة إلى مخازن العميل , بعد أخذ الضمانات اللازمة.

6- تحصيل البنك لقيمة البضاعة:

حيث يمكن أن يكون تحصيل المبلغ فورا وكما يصح أن يكون على أقساط أو دفعات , وهذا يتوقف على نوع البضاعة ومدى قدرة العميل المالية ووجود أموال لديه ,ورغبة البنك في إعطائه تسهيلات ائتمانية .

شكل رقم(1): يوضح الخطوات التنفيذية للتمويل بالمرابحة

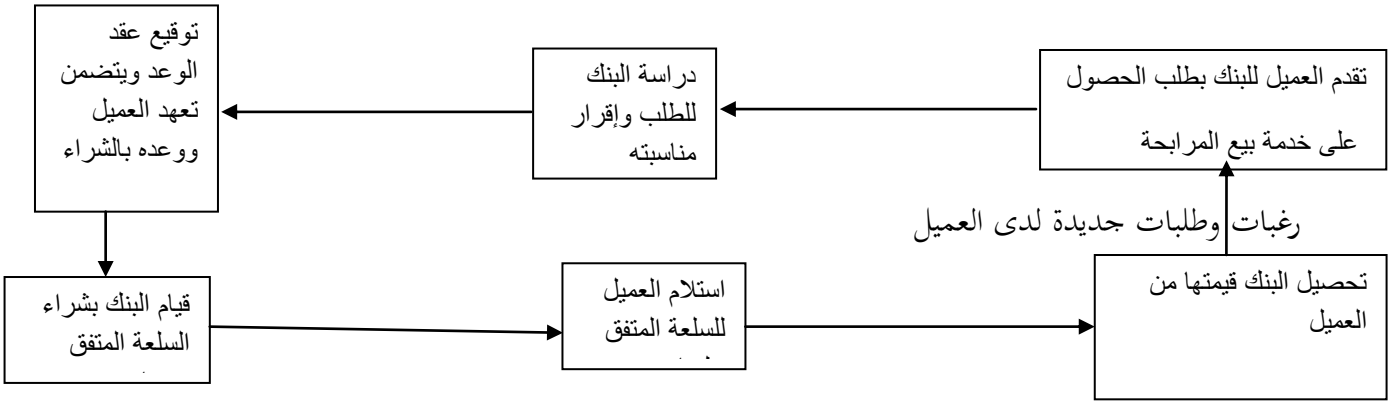

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: شروط بيع المرابحة

تتمثل شروط البيع بالمرابحة في النقاط التالية:[1]

-تحديد وبيان الثمن الأول للسلعة تحديدا دقيقا , حيث يشمل الثمن الأول على :

ثمن شراء السلعة + التكاليف الاضافية

-أن يكون الربح معلوما لأن الربح في بيع المرابحة جزء من الثمن , والعلم بالثمن شرط لصحة عقد البيع ,وتفسد المرابحة إذا كان مقدار الربح غير محدد , ويجوز تحديد الربح كنسبة مئوية من ثمن السلعة أو كمبلغ مقطوع.

-تحديد مواصفات السلعة تحديدا كاملا ونافيا للجهالة , بحيث يبين البائع للمشتري ما تشمله السلعة من عيوب.

-يجب أن يقع البيع على السلع مقابل النقود , إذ لا تجوز المرابحة بمقايضة سلعة بأخرى أو معدنا بمثله.

-يجب أن يكون البائع قد اشترى السلعة أصلا بعقد صحيح.

[1] شوقي بورقبة.التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة.عالم الكتب الحديث .الاردن سنة2013 ص101 -102

المطلب الرابع:مخاطر التمويل بصيغة المرابحة

إن عقد المرابحة هو أكثر العقود المالية الإسلامية استخداما من طرف البنوك وإن أمكن تنميط العقد وتوحيده فأنه يمكن أن تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التقليدي في البنوك التجارية , تتمثل هذه المخاطر في التالي:[1]

- **مخاطر السوق**: ((**الأسعار**)):في المرابحة بالموجودات التي بحوزة البنك القيمي والمتاحة للبيع على أساس المرابحة أما بالنسبة للمرابحة للآمر بالشراء فهي تقلل من هذه المخاطر ولكن تبقى المخاطر قائمة في حالة إلغاء وعد الشراء في المرابحة الآمر بالشراء مما يؤدي بالبنك ببيع موجوداته لطرف ثالث بسعر بيع قد يكون أقل من سعر الشراء.

المرابحة من أسهل الصيغ قابلية للتطبيق كما يعتقد البعض الآخر أنها من أكثر صيغ الاستثمار انخفاضا في درجة المخاطرة.

- **تعرض أموال المصرف للخطر** : وهذا في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري على سبيل المثال لان مبلغ الصفقة يتحول لدين في ذمة العميل مع تعرض البنك لمخطر الآجل مع احتمالية عدم قدرته على تسديد الأقساط المحددة في المواعيد المتفق عليها.
- **ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة**: ففي بيوع المرابحة الآمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل) ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا .وكما هو معروف قيمة الكمبيالات ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد إن تأخر على العكس بما هو مطبق على القروض الكلاسيكية التي تطبق عليها معدل الفائدة حيث يمكن تغيير سعر الفائدة إذا دعت الضرورة.
- البنك يتحمل المسؤولية التامة تجاه السلعة لان في الأصل يجب على البنك تملك السلعة كما ذكرنا آنفا .

[1] بتصرف مخاطر صيغ التمويل ص44-45

المبحث الثالث: مبادئ عامة حول التحول للمصرفية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم التحول المصرفي وأشكاله

أولا:مفهوم التحول المصرفي

يعرف التحول اصطلاحا بالانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا,فعليه يقصد به التغير والانتقال من وضع معين إلى وضع آخر وهذا التغير أو الانتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول إليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه[1].

وعلى هذا فان الوضع الفاسد في المصرف التقليدي ,يكمن في تعامله بأنواع من المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة ,وفي طليعتها التعامل بالربا، وإبداله بالتعامل المشروع الذي أحله الله سبحانه وتعالى .

إن مفهوم التحول هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية ,بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق للشريعة الإسلامية محل العمل المخالف لها .

وهذا التحول يختلف من بنك لآخر,تبعا لاختلاف الدوافع الكامنة وراءه وهنا يستدعي التعرف على أشكال التحول و الأسباب وراء هذا التحول .

ثانيا: أشكال التحول المصرفي:

أ-تحول المصرف التقليدي بشكل كامل للعمل المصرفي الإسلامي :

ويقصد به بأن البنك التقليدي يتحول كليا للعمل المصرفي الإسلامي بالتخلي على العمل بالطريقة التقليدية وهنالك عدة تجارب قامت بعدة دول عربية مثل ماحدث ببنك الجزيرة والبنك الأهلي السعودي ,وبنك الشرق الأوسط ,وبنك الشارقة بالإمارات , وبنك العقاري الكويتي وبنك الانمائي الصناعي بالاردن .

ب-تحول المصرف التقليدي للعمل الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية متخصصة:

ويتم في هذا الشكل استحداث نوافذ مصرفية متخصصة داخل فروع البنك التقليدي تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وهناك عدة تجارب من بينها البنك الأمريكي السعودي (سامبا) وبنك محل الدراسة وهو بنك الخليج الجزائر وغيرها من التجارب.

[1] يزن خلف العطيات .منير سليمان الحكيم , أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها.ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات الإسلامية ص4

ج-تحول المصرف التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة :

ويتم هذا الشكل من خلال إنشاء البنك التقليدي لفرع أو إدارة فروع مصرفية إسلامية مستقلة ومن ابرز التجارب لهذا الشكل من التحول بنك قطر الوطني من خلال فرع إسلامي .

المطلب الثاني: أسباب تحول البنوك التقليدية للعمل بالمصرفية الإسلامية:

إن التحول من وضع معين إلى وضع آخر لابد أن يكون له سبب,أما إن يكون بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه ولابد من تجاوزها من خلال هذا التغيير لوضع آخر,أو بسبب الاتفاق على أن هذا التغيير قد يعود على ايجابية اكبر على المؤسسة ومنه سنقوم بذكر الأسباب التالية[1]:

1-السعي نحو تعظيم الأرباح

وهذا الدافع يعتبر أهم الأسباب التي تسعى البنوك التقليدية لتحقيقه ,بحيث إن العمل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح,فأنه من الطبيعي إن تلجأ هذه البنوك إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب , فوفقا لبعض الدراسات وجد أن 82بالمائة من البنوك كان من أهم الدوافع لها على التحول هو المحافظة على العملاء الحاليين للمصرف التقليدي والذين قد يرغبون بتنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية فتمت تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- 47 بالمائة من المصارف كان من أهم الدوافع لها على التحول هو المنافسة على جلب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية, ويرفضون العمل المصرفي المخالف لها والمتمثل في الربا.[2]
- 24 بالمائة من المصارف كان من أهم الدوافع لها على التحول هو ارتفاع معدلات العائد على الاستثمارات المصرفية الإسلامية مقارنة بمعدلات العائد في الصيغ المصرفية التقليدية.[3]

2-التوسع في مجال العمل المصرفي:

بمعنى استفادة البنوك بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية وغير مسموح بها في المصرفية التقليدية.

[1] يزن خلف العطيات .منير سليمان الحكيم , أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها.ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات الإسلامية,ص5

[2] نفس المرجع السابق ص6

[3] نفس المرجع السابق ص11

- ضعف المصارف التقليدية في السوق المصرفي التقليدي وعجزها على المنافسة ولذلك بلجوء ها للمصرفية الإسلامية تكون أكثر قدرة على المنافسة

3-الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:

وهذا يعني توقف البنوك التقليدية عن مخالفة الشريعة الإسلامية وذلك من خلال القيام بالأعمال التي تتطابق مع الأحكام الشرعية .

المطلب الثالث : مبادئ التحول المصرفية الإسلامية

إن تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بعدة أسس ونشاطات ,لان طبيعة الاختلاف الجوهري بين كلا النظامين تفرض على عملية التحول مواجهة العديد من المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية .

أولا:المتطلبات القانونية للتحول

يتطلب أمر التحول عدة أمور وإجراءات يتوجب على البنك القيام بها وفق أطر قانونية من بينها[1]:

- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والذي يصدر عن اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق الأحكام الشريعة الإسلامية ويراعى في هذا الاجتماع كل المتطلبات القانونية التي تمنح هذا القرار الصادر عنها الصفة القانونية كتوجيه رسائل إلى المساهمين من طرف مجلس الإدارة لحضور الاجتماع غير عادي مهما كان حجم حصصهم وينبغي على مجلس الإدارة أن يتبع إجراء التعديلات في عقد التأسيس ونظامه الأساسي وذلك بعد الحصول على موافقة الأغلبية وبنص هذا العقد على:
- أن يحرص المصرف على موافقة السلطات المختصة على تحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.
- ضرورة قيام المصرف بإجراء بدراسة الجدوى لعملية التحول بحيث تبين جدوى التحول في تحقيق أهداف المصرف
- وضع خطة زمنية للتحول المتضمنة الإجراءات التي سوف يتم إتباعها من اجل عملية .
- إعداد لجنة تتكون من الإدارات المعنية بعملية التحول لمتابعة الإجراءات والخطوات .
- إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للمصرف .

[1] يزن خلف العطيات .منير سليمان الحكيم , أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها.ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات الإسلامية,ص12

ثانيا:المتطلبات الشرعية للتحول

يقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على البنك التقليدي القيام بها كي يصح تحولها للعمل وفق الأحكام الشرعية وتكون بتعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع ولهم خبرة طويلة ومتخصصة في مجال المعاملات المالية,بحيث يتم تنفيذ التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ,وهذا التحول الذي يقتضي اتفاق أعمال المصرف مع الشريعة الإسلامية.

- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم من خلال التحول وبعده .

الفرع الثالث:المتطلبات الإدارية للتحول

وهي عبارة عن كافة الإجراءات الإدارية التي تمس النظام الإداري في المصرف والتي تطلبها عملية التحول ومن المعلوم إن الموارد البشرية تشكل الركن الأساسي لنظام الإداري للمصرف ولذلك يتوجب على المصرف أن يقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية مما يتناسب مع عملية التحول ووضعه الجديد من خلال ما يلي [1]:

1-التهيئة المبدئية:وتعرف بأنها جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة في المصرف قبيل عملية التحول وأثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي المواقف لأحكام الشريعة الإسلامية ,سواء على المستوى الفكري أو المستوى العملي وكذلك بكل ما يتعلق بتنصيب وإدخال الموظف الجديد في وظيفته بالإضافة إلى تزويده بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف المصرف ورسالته , ومراحل تحوله ,والوظيفة المعدلة أو الجديدة وسياسات الأفراد.

2-تخطيط الموارد البشرية:وهو عبارة عن منهج متكامل بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع المناسب من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات الأفراد وحاجاتهم من ناحية أخرى ,ويقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية فالدراسة المتأنية الواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فعالية وتقلل الأخطاء وتتفادى العثرات المتوقعة .

3-التقصي المستمر والمتواصل : ويكون بالنسبة للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين , وخاصة منتسبي الإدارة وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد والذي يتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي

[1] نفس المرجع السابق الذكر ص17

التقليدي لهذا فانه يتوجب على الإدارة المصرف بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

رابعا:المتطلبات العامة للتحول

هناك عدة متطلبات يجب على البنوك التقليدية القيام بها من اجل القيام بتنفيذ عملية التحول لمل لها من انعكاسات على طبيعة عمل البنك ونشاطه وإبراز دور الجديد للبنك بعد عملية التحول ومن بين هذه المتطلبات هي [1]:

- قيام البنك بعمليات إعلامية تمهد الإعلان عن تحول العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال عقد ندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة الأمر الذي يساهم في جلب العملاء الجدد وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية تساهم في إنجاح عملية التحول .
- تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع المواطنين والخلل أثناء وبعد التحول بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية , وفي نفس الوقت تساعد هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية التي تظهر تباعا لتنفيذ خطوات التحول .
- إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول, بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة ويمكن الاستفادة مما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين من معايير محاسبية خاصة بالمصارف والمؤسسات المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية .

المبحث الرابع :الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

1- دراسة احمد عبد الله احمد عبد الجليل ,سلمي النور جماع آدم,سلوى مامون عوض السيد,التمويل الأصغر بصيغة المرابحة وأثره على ربحية البنوك التجارية ,بحث مقدم لنيل شهادة الباكالوريوس في المحاسبة (دراسة حالة البنك السعودي السوداني فرع كوستي),جامعة النيل الأبيض ,سنة2018.

كان الهدف من الدراسة هو دراسة المعوقات التي تواجه البنوك التجارية عند منح التمويل الأصغر بصيغة المرابحة ودراسة المخاطر التي يمكن إن تتعرض لها البنوك التجارية الإسلامية عند منح التمويل الأصغر بصيغة المرابحة ودراسة تكاليف الاستثمار في التمويل الأصغر بصيغة المرابحة .

[1] يزن خلف العطيات .منير سليمان الحكيم , أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها.ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات الإسلامية,ص18

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

-تعتبر الديون المتعثرة واحدة من معوقات منح التمويل الأصغر بصيغة المرابحة في البنوك التجارية , والديون المتعثرة تؤثر بشكل مباشر على ربحية وسيولة البنوك التجارية عند منح التمويل الأصغر بصيغة المرابحة ,وقلة الضمانات الكافية تزيد من تعثر التمويل بصيغة المرابحة .

وأهم التوصيات :ضرورة استخدام صيغ التمويل الإسلامية في المعاملات المصرفية بدلا من الصيغ التقليدية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها

2-دراسة الطاهر حسن الشيخ احمد ,إبراهيم فضل المولى البشير , التركيز على صيغة المرابحة واثره في التمويل المصرفي ,رسالة ماجستير ,جامعة السودان ,سنة2013

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على انسب الطرق والمعالجات من اجل الوصول إلى التطبيق السليم لصيغة المرابحة و تفاديا لصعوبات من اجل تفادي الثغرات المالية .وناقشت أيضا اثر التركيز على التمويل بصيغة المرابحة على التمويل المصرفي ككل .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

هي تفضيل المصارف صيغة المرابحة لأنها الأسهل تطبيقا ومتابعة وأرباحها محددة ومعروفة ومفضلة لدى العملاء لأنها من أول الصيغ التمويلية الإسلامية التي تم تطبيقها وتعودو عليها , وتحقق صيغة المرابحة أهداف العميل وتساعده في توفير السيولة اللازمة ووجود علاقة بين عدم الوعي الفقهي لموظفي المصارف وحجم تعثر التمويل الممنوح ووجود علاقة بين التمويل والضمانات وبين الضمانات المقدمة من العميل .

3-دراسة يزن خلف العطيات ,تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الاردن),رسالة دوكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية,الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية سنة2008.

الهدف من الدراسة هو بيان مفهوم التحول ودوافعه ومصادره و أنواعه واهم المتطلبات والعقبات التي تواجه تنفيذه بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بموضوع التحول .

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو :

- إن على المصرف شرعا أن يتخلص من الأموال الربوية المقبوضة الناتجة عن أعماله السابقة وقبل اتخاذ قرار التحول.
- أثبت الواقع العملي نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- التوصيات : ضرورة قيام المتخصصين في مجال الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية بتوضيح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال المصارف التقليدية لأصحاب القرار فيها, بهدف إزالة الغموض أو الشبهات المتعلقة بأذهانهم حول حكم الاستمرار بالأعمال المصرفية التقليدية.
- ضرورة إبراز وإظهار أهم الصيغ الإسلامية تحقيقا للأرباح مقارنة بتلك التي تتعامل بها المصارف التقليدية مع العمل على تطويرها .

4-عزري زكرياء-زبير بوقرة واقع الصيرفة الإسلامية وآليات تطويرها دراسة حالة لبنوك التجارية الجزائرية بنك التنمية المحلية والبنك الوطني وبنك الفلاحة والتنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري-جامعة المسيلة-2017-2018مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي

5-رقيق علاء الدين -النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية دراسة بنك الخليج-جامعة الوادي – 2018مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي

6-أحمد الدخيل-النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية –دراسات الاقتصادية الإسلامية المجلد 19/العدد2 , سنة2013.

- حيث قام الباحث بدراسة تجربة العراق الحديثة في هذا المجال بحيث ركز على نقاط القوة والضعف فيها و اقتراح بعض الإجراءات التي تساهم في النهوض بهذه التجربة ,وانطلق الباحث من مشكلة متمثلة في إزداوجية عمل البنوك بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملا رئيسيا والصيرفة الإسلامية في النوافذ الإسلامية عملا فرعيا وكيفية التوفيق بينهما وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

أهم توصيات الباحث:

- وصى الباحث بتحديد نسبة التمويل الذي يمكن أن تقدمه النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية .
- وضع قاعد تفصيلية لتوزيع الأرباح والخسائر في المشاركات دون البيوع التي تتم بين النافذة الإسلامية والعميل تتناسب والقواعد الفقهية.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الربحية أهم مطلب تحاول البنوك الحصول عليه من خلال الحصول على اكبر الإيرادات مع التقليل من النفقات , وللوصول إلى ما تسعى له البنوك ابتكرت عدة خدمات لتساعدها للوصول لأفضل النتائج ومن بين هذه الأساليب هي إدخال الصيرفة الإسلامية على العمل البنكي بجانب الصيرفة التقليدية وذلك للوصول لأكبر شريحة من المجتمع ,والعمل بالصيرفة الإسلامية متعدد وتتكون من عدة خدمات من بينها البيع بصيغة المرابحة وتعتبر اكبر صيغة إسلامية اعتمدت عليها البنوك التجارية لجلب اكبر نسبة من العملاء مما يؤدي بها إلى تعظيم الأرباح والحصول على نتائج جيدة, وصيغة المرابحة تشبه القروض الاستهلاكية ولكن تختلف عليها أنها من دون فوائد فلذلك اعتمدت عليها البنوك التجارية في منح القروض الاستهلاكية وقد تعدت ذلك من الاستخدامات فقد أدخلت هذه البنوك العديد من الصيغ الإسلامية الأخرى كالسلم والبيع بالإيجار وغيرها وهذا ما يسمى بالتحول المصرفي بجميع أنواعه سواء جزئي أو كلي أو فتح نوافذ إسلامية تقوم بهذه الخدمات الإسلامية وهذا نتيجة لتطور القطاع المصرفي والتطور الاقتصادي .

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للربحية في بنك الخليج الجزائر قبل تطبيق صيغة المرابحة وبعد

تمهيد :

يحتوي النظام المصرفي الجزائري على مجموعة من البنوك الحكومية والبنوك الخاصة ,ومنها ما هو تقليدي ومنها ممن يتعامل بالصيغ الإسلامية أي بنوك إسلامية ومنها ما هو مختلط ,كل هذه البنوك تنشط تحت اللوائح التي يصدرها البنك المركزي ,وموضوع دراستنا هذه ترتكز على بنك الخليج الجزائر AGB لأنه البنك الوحيد حاليا في الجزائر الذي يطبق ويتعامل بالصيغ الإسلامية خاصة المرابحة بالرغم من كونه بنك تقليدي وليس إسلامي.

واعتمادا على المعلومات الموجودة على الموقع الالكتروني للبنك وبالإضافة إلى مكانة البنك في تحفيز كلا النظامين (المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية)

وكانت الدراسة في هذا الفصل مقسمة لمبحثين هما:

المبحث الأول:بنك الخليج الجزائر والصيغ الإسلامية المطبقة فيه.

المبحث الثاني: دراسة الربحية في بنك الخليج الجزائر قبل وبعد تطبيق صيغة المرابحة.

المبحث الأول : بنك خليج الجزائر والصيغ الإسلامية فيه.

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك وأنواع الصيغ المطبقة فيه.

المطلب الأول:بنك الخليج الجزائر ونشأته

أولا:نشأة البنك:

بنك الخليج الجزائر AGB هو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي –كيبكو- الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت وله فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضا مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحدي والبنك الأردني الكويتي الذي يمتلك 75 فرعا في عمان وعمره 35 سنة في القطاع المصرفي , هذا إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالم وبنك برقان وغيرها[1].

وافتتح بنك الخليج بالجزائر في 15ديسمبر 2003من طرف ثلاث بنوك كبرى وهي بنك برقان ,البنك الأردني الكويتي والبنك التونسي , تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو(KIBCO)

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة , ولقد وافق عليه بنك المركزي الجزائري كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03 , بعدما تأسس البنك سنة 2003 افتتح 8 فروع ولديه الآن 58 وكالة منتشرة عبر كامل التراب الوطني في 39 ولاية.

ويقدم بنك الخليج الجزائر حلولا للتمويل الإسلامي ففي 2013 كانت 22 بالمائة من القروض الممنوحة وفق التمويل الإسلامي.

بنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر في أراضي الوطنية برأسمال يقدر250000000دينار جزائري موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:[2]

[1] GULF BANK ALGERIA ,RAPPORT ANNUEL2019 P7(EN LINGE)20/07/2020
http://WWW.AG-BANK.COM PDFA-AGB RAPPORT ANNUEL 2019.HTML

[2] GULF BANK ALGERIA ,RAPPORT ANNUEL2019 ,OP.CIT,P6

- 60 بالمائة من طرف بنك البرقان
- 30 بالمائة البنك التونسي الدولي .
- 10 بالمائة البنك الأردني الكويتي.

ثانيا : القوانين والتنظيمات المتبعة في بنك الخليج الجزائر :

الإدارة المالية في بنك الخليج تعمل وفقا لقواعد والمبادئ المحاسبية التي يحددها البنك المركزي الجزائر, بناءا على قانون النقد والقرض وتتلاءم كل الإجراءات المالية المتبعة في بنك الAGB مع المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر.

ويتبع بنك الخليج الجزائر عند تطبيق أدوات التمويل الإسلامي, المعايير المحاسبية المتبعة في المصارف الإسلامية وذلك طبقا ل:[1]

- ✓ القانون رقم 07-11,بتاريخ 2007/11/25 المتعلق بنظام المحاسبة المالية.
- ✓ التنظيم 09-04,بتاريخ 2009/07/23 المتضمن وضع حسابات مصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية.
- ✓ التنظيم 09-05 بتاريخ 2009/10/18بشأن إنشاء ونشر القوائم للمصارف والمؤسسات المالية .

المطلب الثاني:صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك AGB:

يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للصيغ والخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان "proline" وهما: السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية وكما استحدثت خدمة جديدة سنة 2014 سميت ب"leasing هي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري, وشرح هذين الخدمتين كالآتي[2]:

أولا:مهنة "proline" وتشمل :

أ-صيغة التمويل بالسلم : وتوجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل رأس المال العامل وفقا للأشكال الآتية :

[1] فوزي محيريق ,تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك الخليج ص15

[2] GULF BANK ALGERIA ,PROLINE CONFORME AUX PRECEPTES DE LA CHARIA ,(EN LINGE)20/04/2018 http://WWW.AGB.DZ/ARTICLE-VIEW-112-11111.113.179.111.HTML

- تمويل سنوي متجدد قيمته 5 مليون دج
- تمويل حتى 70 بالمائة من بيان المخزون المقدم للمصرف إعادة التسديد للفترة 90 يوما بعد صرف المبلغ

ب- صيغة التمويل بالمرابحة وفقا للشروط التالية :

1-مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج.

2-تمويل حتى 80 بالمائة من ثمن المعدات المراد تمويلها .

3-مدة تمويل القصوى 5 سنوات.

4-تسديد الأقساط يكون شهريا.

المبحث الثاني: دراسة ربحية بنك الخليج الجزائر قبل وبعد تطبيق صيغة المرابحة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى حساب كل من الربحية قبل وبعد تطبيق صيغة المرابحة وهذا بالاعتماد الوثائق الداخلية للبنك , ويتطلب حسابها تحليل النتائج انطلاقا من ميزانية البنك وخارج الميزانية وسننطلق في الحساب من سنة 2006 إلى غاية 2009 وهذا قبل التطبيق وانطلاقا من سنة 2009 قام البنك بتحديث خدماته البنكية وتتم الدراسة من سنة 2010 إلى غاية 2015 وذلك لدراسة الفرو قات والتغيرات وسنستخدم ثلاث مؤشرات لقياس الربحية هم ROA وROE وPM .

المطلب الأول : دراسة الربحية قبل التطبيق من سنة 2006 الى غاية 2009.

ملاحظة: (الوحدة المستخدمة في دراسة كل السنوات هي دج)

1-سنة 2006:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA

النتيجة الصافية=33535341.71

مجموع الأصول=10092105679.43

$$\mathbf{ROA} = \frac{33535341.71}{10092105679.43} \times 100 = 3{,}30\%$$

أ-العائد على الأصول ROE:

النتيجة الصافية=33535341.71

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=250000000-62248598.89=2437751401.11دج

$$ROE = \frac{33535341.71}{2437751401.11} \times 100 = 13,68\%$$

ج- هامش الربح PM:

النتيجة الصافية=333535391.71

إجمالي الإيرادات=841272488

$$PM = \frac{333535391.71}{841272488} \times 100 = 39.64\%$$

2-سنة 2007:

أ-العائد على حقوق الملكية ROA:

النتيجة الصافية=523599449.60

مجموع الأصول=14545266821.52

$$ROA = \frac{523599449.60}{14545266821.52} \times 100 = \%3.59$$

ب-العائد على الأصول ROE:

النتيجة الصافية=523599449.60

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=250000000-13564339.94+13566843328=2622104093.34دج

$$ROE = \frac{523599449.60}{2622104093.34} \times 100 = 19.96\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=523599449.60

إجمالي الإيرادات=1267685773.5

$$PM = \frac{523599449.60}{1267685773.5} \times 100 = 41.30\%$$

3-سنة 2008

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية:1078467.69

مجموع الأصول:27500183

$$ROA = \frac{1078467.69}{27500183} \times 100 = 3.81\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية= 1078467.69

الأموال الخاصة:تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الإجتماعي –الإحتياطات +الارباح غير الموزعة.

=2961017

$$ROE = \frac{1078467.69}{2961017} \times 100 = 36.42\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=1078467.69

إجمالي الإيرادات=2576799.32

$$PM = \frac{1078467.69}{2579799.32} \times 100 = 39.64\%$$

4-سنة2009:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية=1462551593

مجموع الأصول=46214109858

$$ROA = \frac{1462551893}{46214109858} \times 100 = 3.16\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية=1462551893

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=9907593178دج

$$ROE = \frac{1462551893}{9907593178} \times 100 = 13,68\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=1462551593

إجمالي الإيرادات=475720763.34

$$PM=\frac{1462551593}{475720763.34}\ x\ 100=30.74\%$$

المطلب الثاني:دراسة الربحية بعد التطبيق من سنة 2010إلى غاية2015.

❖ **ملاحظة:**الوحدة المستخدمة في دراسة كل السنوات هي دج.

4-سنة2010:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية=2031053782.91

مجموع الأصول =57308763080.5

$$ROA=\frac{2031053782.91}{57308763080.55}\ x\ 100=3.54\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية=2031053782.91

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=1003015433.58دج

$$ROE=\frac{2031053782.91}{1003015433.58}\ x\ 100=20.24\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=2031053782.91

إجمالي الإيرادات=5935116504.22

$$\mathbf{PM=\frac{2031053782.91}{5935116504.22}\ x\ 100=34.22\%}$$

6- سنة2011:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية=259129

مجموع الأصول=75211482

$$ROA=\frac{2591296}{75211482}\ x\ 100=3.44\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية= 2591296

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=10353104

$$\mathbf{ROE=\frac{2591296}{10353104}\ X\ 100=25.02\%}$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=2591296

إجمالي الإيرادات=7854470

$$PM=\frac{2591296}{7854470}\ X\ 100=32.99\%$$

7- سنة2012:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية=3999080

مجموع الأصول=105239265

$$ROA=\frac{3999080}{105239665}\ x\ 100=3.79\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية=3999080

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=10900292

$$ROE=\frac{3999080}{10900292}\ X\ 100=36.68\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=3999080

إجمالي الإيرادات=12243591

$$PM=\frac{399080}{12243591}\ x\ 100=32.66\%$$

8- سنة2013:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية=5035072

مجموع الأصول=138962543

$$ROA=\frac{5035072}{138962543}\ x\ 100=3.62\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية=5035072

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=12709855

$$ROE=\frac{5035072}{12709855}\ x\ 100=39.61\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=5035072

إجمالي الإيرادات=12352839

$$PM=\frac{5035072}{12352839}\ x\ 100=40.76\%$$

9- سنة2014:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية=4010423

مجموع الأصول=176819451

$$ROA=\frac{4010423}{176819451}\ x\ 100=2.26\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية=4010423

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الاجتماعي –الاحتياطات +الأرباح غير الموزعة.

=14666914

$$ROE=\frac{4010423}{14666914}\ x\ 100=27.34\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=4010423

إجمالي الإيرادات=12033848

$$PM=\frac{4010423}{12033848}\ x\ 100=33.32\%$$

10- سنة2015:

أ-العائد على حقوق الملكيةROA:

النتيجة الصافية=3628435

مجموع الأصول=177377511

$$ROA=\frac{3628435}{177377511}\ x\ 100=2.04\%$$

ب-العائد على الأصولROE:

النتيجة الصافية=3628435

الأموال الخاصة=تحسب بالطريقة التالية:رأس المال الإجتماعي –الإحتياطات +الارباح غير الموزعة.

=17474717

$$ROE=\frac{3628435}{17474717}\ X\ \ 100=24.55\%$$

ج- هامش الربحPM:

النتيجة الصافية=3628435

إجمالي الإيرادات=12539561

$$PM=\frac{3628435}{12539561} \quad X\ 100=28.93\%$$

المطلب الثالث: تحليل ربحية البنك الخليج من سنة2006 إلى غاية2015

بعد أن قمنا بحساب الربحية للسنوات قبل التطبيق صيغة المرابحة وبعد وعرض نتائج نقوم في هذا المطلب بتحليل النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على الأشكال البيانية التي توضح مسار تطور الربحية من خلال الدراسة .

جدول رقم (1):تطور الربحية في البنك الخليج الجزائر عبر سنوات قبل التطبيق من سنة 2006-2009

المؤشرات / السنوات	2006	2007	2008	2009
ROA	3.30	3.59	3.81	3.16
ROE	13.68	19.96	36.42	13.68
PM	39.64	41.30	39.64	30.74

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك .

شكل رقم 2:منحنى يوضح تطور ربحية بنك الخليج من السنوات 2006 إلى غاية 2009

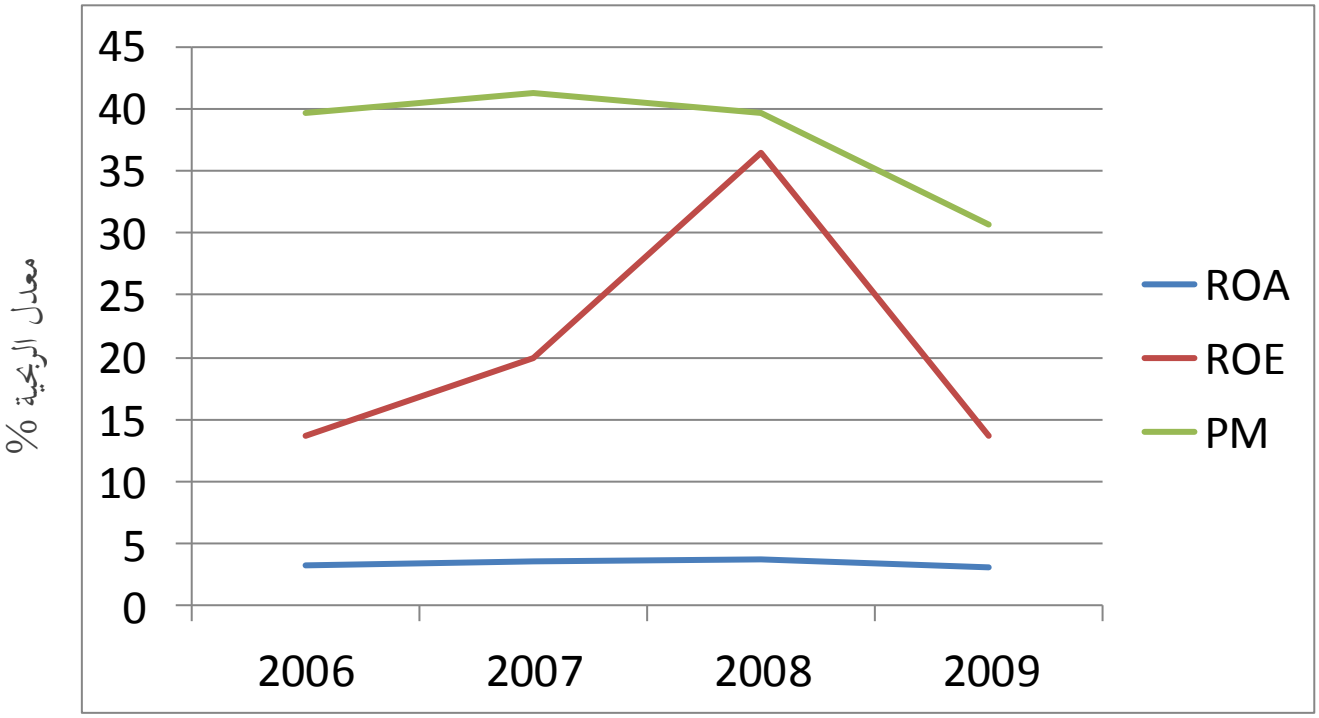

المصـــدر: مـن إعداد الطـالبة بالاعتماد على الجدول رقم (1) .

جدول رقم (2) : تطور الربحية في البنك الخليج الجزائر عبر بعد التطبيق من سنة 2010-2015.

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	0152
ROA	3.54	3.44	3.79	3.62	2.26	2.04
ROE	20.24	25.02	36.68	39.61	27.34	24.55
PM	34.22	32.99	32.66	40.76	33.32	28.93

المصـــدر: مـن إعداد الطـالبة بالاعتماد على القوائم المـالية للبنـك.

شكل رقم (3):منحنى يوضح تطور ربحية بنك الخليج من السنوات 2010 إلى غاية 2015.

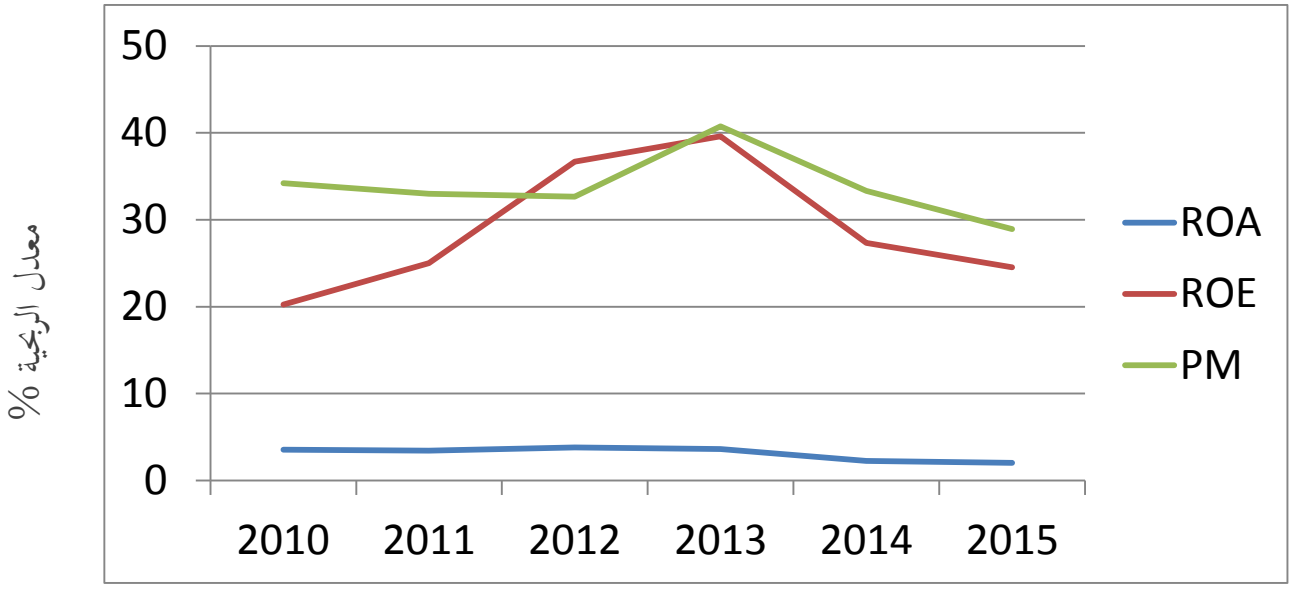

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(2) .

جدول رقم3:تطور الربحية في البنك الخليج الجزائر عبر كل سنوات الدراسة من سنة2009 إلى غاية 2015.

المؤشرات / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ROA	3.30	3.59	3.81	3.16	3.54	3.44	3.79	3.62	2.26	2.04
ROE	13.68	19.96	36.42	13.68	20.24	25.02	36.68	39.61	27.34	24.55
PM	39.64	41.30	39.64	30.74	34.22	32.99	32.66	40.76	33.32	28.93

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية

شكل رقم (4):منحنى يوضح تطور ربحية بنك الخليج من السنوات 2006 إلى غاية 2015 .

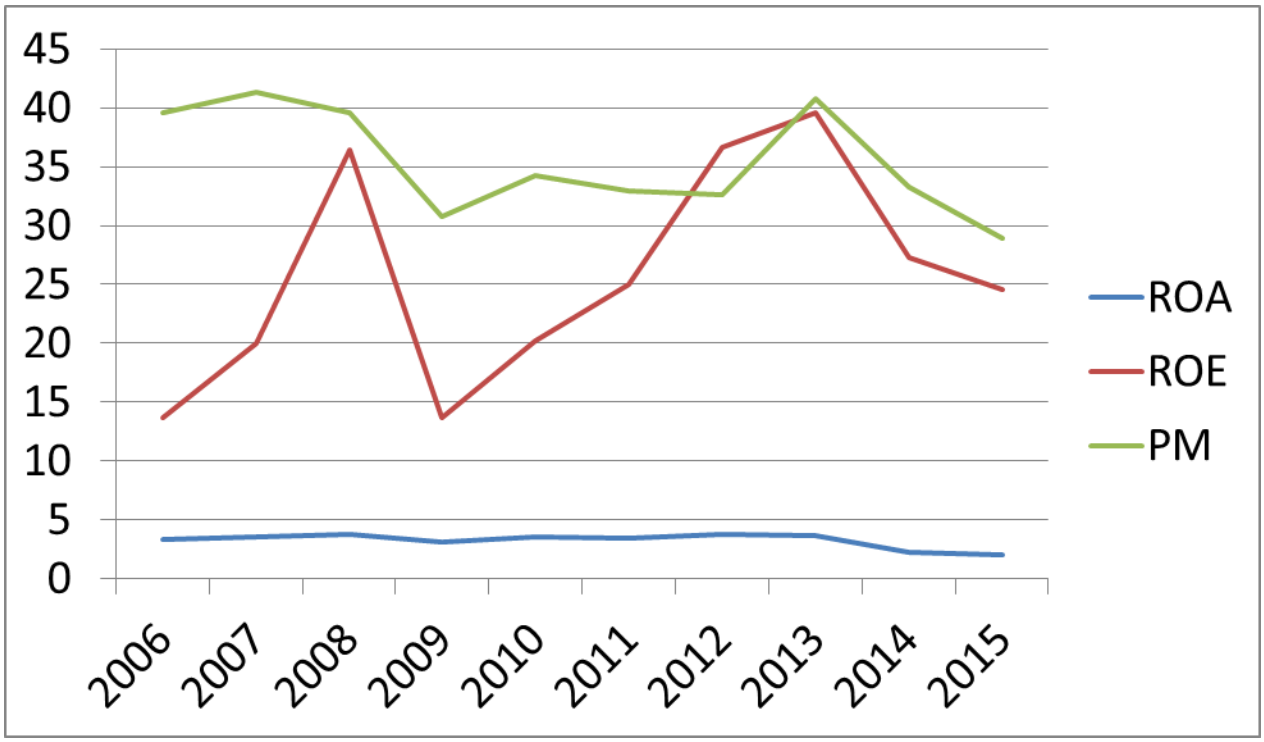

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3)

ملاحظة:التغيرات في منحنى ROA غير واضحة وهذا لصغر الوحدة في معلم الفواصل مقارنة بالوحدات الأخرى ولهذا سنقوم بعرض كل مرد ودية على حدا.

التحليل:

يمثل المنحنى ترجمة لمعطيات للجدول رقم 3 وهو يعبر عن تطور كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهامش الربح لبنك الخليج الجزائر للسنوات الدراسة من 2009 إلى غاية 2015 هذه الفترات التي شهدت عدم تطبيق البنك لصيغة المرابحة وكذلك تطبيق صيغة المرابحة في السنوات الأخرى , وقد شهد البنك سنة 2008 تغييرا هاما على رأس ماله وسنة 2009 قام بنك الخليج بإجراء تحديث على خدماته وهنا اثر التحديث على نشاط البنك وليس في نفس السنة بل تظهر في السنوات التي تلي ذلك أي ابتداء من سنة 2010الى غاية 2015 وهي السنوات التي شهدت تطبيق البنك للصيغ الإسلامية خاصة صيغة المرابحة .

أولا: تحليل العائد على حقوق الملكية ROA:

شكل رقم(5):منحنى تطور العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج لسنوات الدراسة 2006 الى غاية 2015.

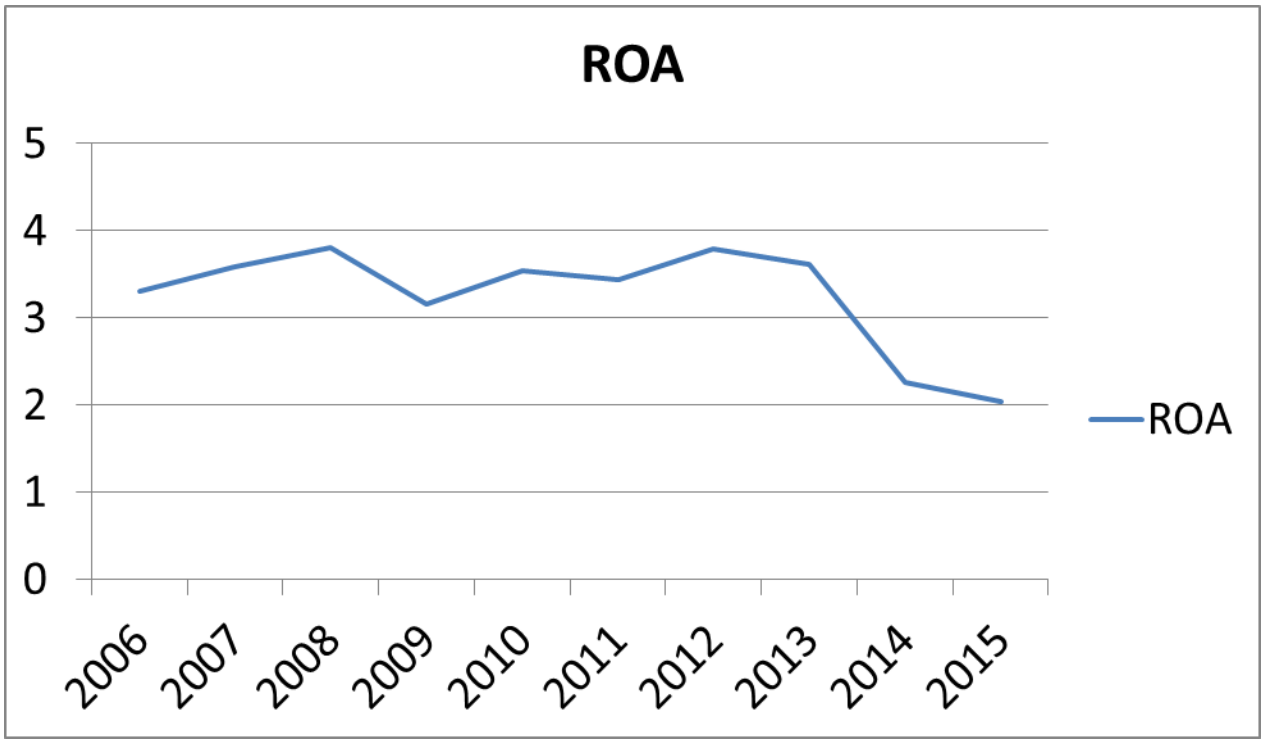

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3)

يظهر منحنى العائد على حقوق الملكية ROA عبر الزمن غير مستقر على العموم بحيث يكون متزايد في سنوات الدراسة الأولى وينخفض في سنة 2009 كحد أدنى من 3.16بالمائة وبعدها يعود للارتفاع إلى غاية سنة 2013,بحيث وصل إلى 3.62 بالمائة وبلغ الحد الأقصى له خلال أربع سنوات وهو3.79بالمائة سنة2012.ويقدر مقدار الزيادة الكلي 0.46بالمائة بين عامين 2009 و2013, وانخفضت سنة 2014 إلى غاية 2015 وذلك نظرا للأزمة المالية سنة 2014 وهي أزمة انخفاض أسعار البترول, وانخفاض النتيجة الصافية لتلك السنتين .

تحليل العائد على الأصول ROE :

شكل رقم (6): منحنى تطور العائد على الأصول لبنك الخليج الجزائر لسنوات الدراسة 2006-2015.

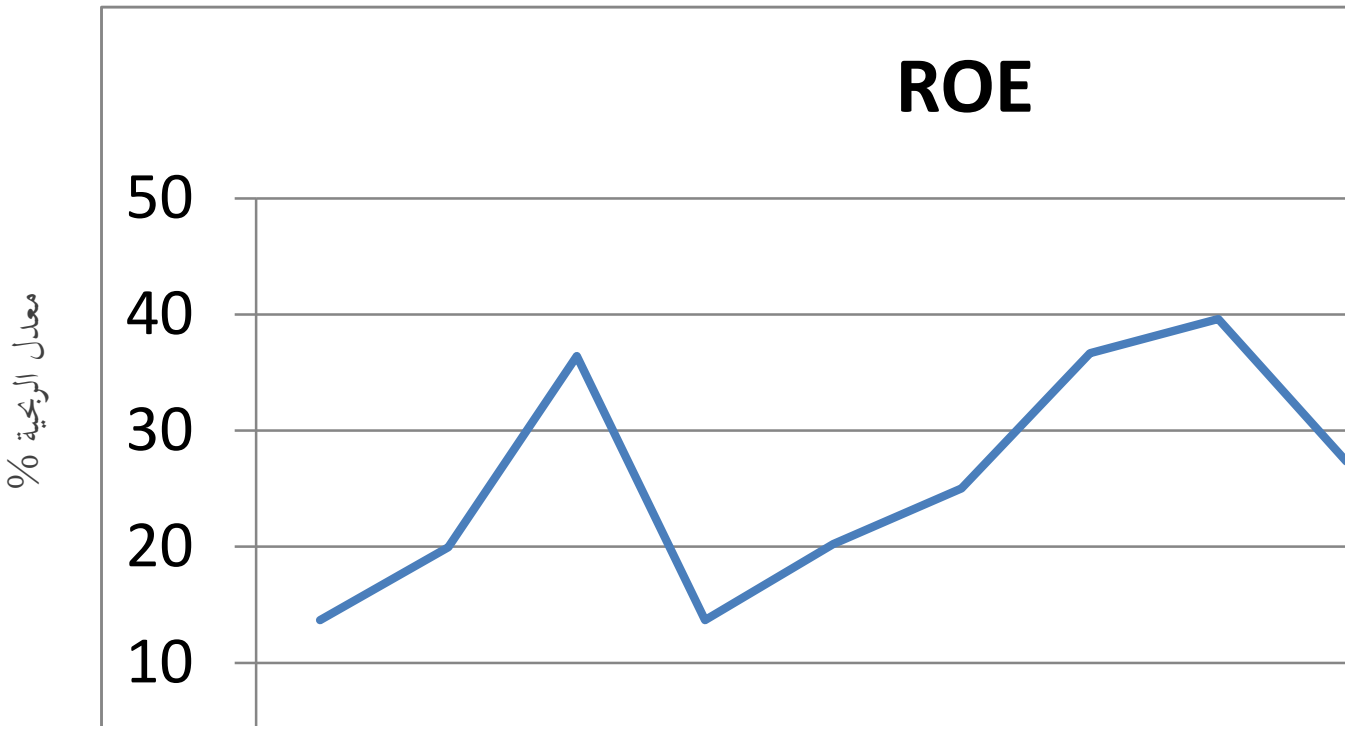

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3)

من خلال المنحنى يظهر زيادة ملحوظة خلال جميع سنوات الدراسة ,بحيث ارتفعت في سنوات 2006 حتى انخفضت سنة 2009 وبعدها واصلت بالارتفاع في سنوات الدراسة من سنة2010الى غاية سنة 2013 انخفضت بشكل محسوس سنتي 2015 و2014 ولنفس الأسباب وهو الأزمة المالية وانخفاض أسعار البترول سنة2014 و2015 وهذا ما أدى إلى انخفاض النتيجة الصافية خلال هاتين السنتين .

تحليل هامش الربح PM:

شكل رقم(7): منحنى تطور هامش الربح لبنك الخليج الجزائر لسنوات الدراسة 2006-2015.

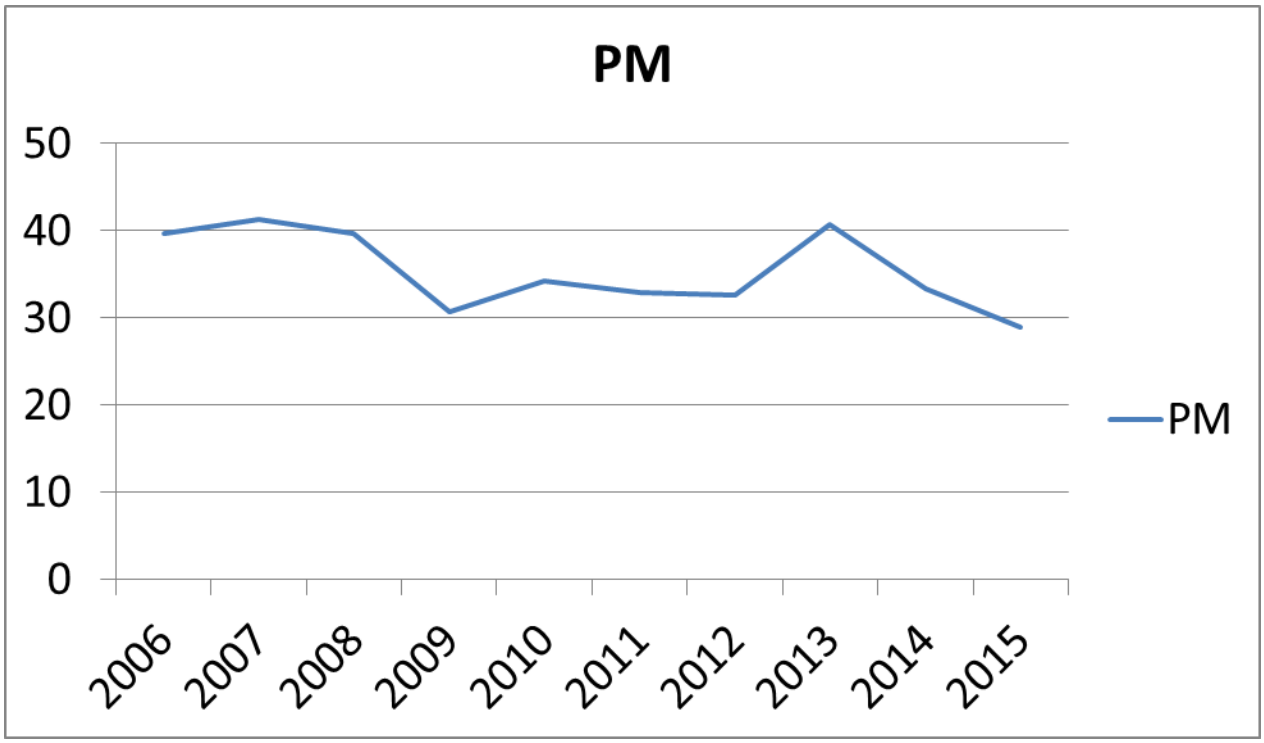

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3)

يظهر من خلال المنحنى إن هامش الربح للبنك في زيادة مستمرة لكن بمعدل زيادة غير ثابت عبر سنوات 2006 و2008 وفي سنة 2009 ترجع هامش الربح بمعدل 9 بالمائة وارتفع سنة 2010 وواصل بالارتفاع بمستوى غير ثابت بحيث سنة 2013 ارتفع بنسبة 10.02 بالمائة من سنة 2009 واستقر في سنوات 2014 و2015.

حقق هامش الربح أعلى مستوى له سنة2013 وعرف أدنى مستوى له سنة 2009 إن التطور الملحوظ في معدل هامش الربح لبنك الخليج الجزائر من خلال الشكل أعلاه إنما دلالة على كفاءة البنك في تحقيق معدلات ربح بصفة متزايد وهذا راجع إلى إدخال خدمات بنكية جديدة وتحديث خدماته لتلاءم مع كل أفراد المجتمع وهذا سعيا منه لاستقطاب اكبر قدر من العملاء وهو ما نجح فيه البنك ذلك باعتماده على العمل بالصيغ الإسلامية وإدخالها ندا بند مع الخدمات المصرفية التقليدية مما ساهم في زيادة الربح وتعظيم الإيرادات والحصول على نتيجة صافية جيدة ,وقد التزم بنك الخليج اتجاه العملاء بصيغتين "PROLINE " و "BAYTI"من اجل صغار التجار والحرفيين مما ساهمت في ارتفاع مستمر ما يثبت أن سياسات البنك في هذا المجال انعكست إيجابا غلى حجم القروض الإسلامية,بحيث لوحظ زيادة مستمرة خلال السنوات 2013.

خلاصة الفصل الثاني:

لعل توجه بعض البنوك التقليدية لفتح نوافذ وفروع لها تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية يعد اعترافا ضمنيا منها بنجاح هذا النظام,ولا يختلف اثنان حول كفاءة الصيرفة الإسلامية خاصة المتعلقة باستقرارها قبل وأثناء وبعد الأزمات , وقد خاضت بعض البنوك الخاصة في الجزائر هذه التجربة من بينها بنك الخليج الجزائر وذلك باستخدامه بعض الصيغ الإسلامية وخذا من اجل زيادة أرباحه من خلال جلب اكبر قدر من العملاء الذين لايحبذون العمل بالصيغ التقليدية ' ففي الوقت الحالي تعتبر بأمس الحاجة لمثل هذه الآليات للخروج من الأزمات المتكررة لان تقوية الصيرفة الإسلامية يؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي للبلاد ,لان ما حققته الصيرفة الإسلامية من نجاحات يدعو إلى حتمية فرض هذا النظام والعمل به .

ولا ننكر إن هناك تحركات على هذا المستوى إلا أنها تبقى بصورة محتشمة بالنسبة لدولة بحجم الجزائر حيث نلاحظ لحد الآن بنك الخليج الجزائر هو الوحيد الذي يحتوي على نافذة إسلامية مع الانضمام مؤخرا لبنك الوطني الجزائري لفتح نوافذ إسلامية , بينما أكبر البنوك وأكثرها فعالية على المستوى الوطن كالبنك الخارجي والقرض الشعبي الجزائري لا يحويان نافذة أو فرع إسلامي وكان من المفترض إن هذه البنوك نظرا للإقبال العملاء عليها إن تقوم بالتعامل بالصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ على مستواها ,من أجل الحصول على الفائدة الملموسة ومنها تقديم فوائد تهم الاقتصاد العام.

لقد تعرضا في هذا الفصل إلى الحساب والتحليل إلى أهم التطورات التي شهدتها ربحية البنك لأنواعها الثلاث ,ومن ثم علاقة استخدام صيغة المرابحة بهذه التغيرات من خلال دراسة العلاقة وتأثير صيغة المرابحة على أهم المؤشرات المالية لبنك الخليج الجزائر والمؤثرة على على ربحيته واستخلصنا تأثيرها عليها.

بالنظر لتجربة بنك الخليج الجزائر في استخدام الصيغ الإسلامية ومن بينها صيغة المرابحة فانه يلاحظ أن لها تأثير ايجابي على الربحية التي سجلت ارتفاعا محسوسا في أنواعها الثلاث طيلة سنوات الدراسة التي تشمل بعد تطبيق الصيغة مما يدل على أن استخدام البنك للتمويل الإسلامي لعب دور مهم ومؤثرا في هذه الزيادة .

الـخـــاتمـــــــة

الخـاتمة:

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة دراسة تأثير صيغة المرابحة الإسلامية على ربحية البنوك التجارية وذلك من خلال دراسة حالة في بنك الخليج الجزائر والذي يعتبر البنك الوحيد في الوقت الحالي الذي يستخدم الصيغ الإسلامية ندا بند مع الصيغ التقليدية الأخرى وقد قمت بصياغة إشكالية الدراسة حول **ماهو تأثير تطبيق صيغة المرابحة الإسلامية على الربحية في البنوك التجارية**, وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية قمت بتقسيم البحث إلى فصلين بحيث تطرقت في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية للربحية في البنوك التجارية وصيغة المرابحة التمويلية الإسلامية وكذلك إلى التحول المصرفي بجميع أشكاله , إما في الفصل الثاني فكانت الدراسة التطبيقية وكانت عبارة عن دراسة حسابية تحليلية لمؤشرات الربحية في بنك الخليج الجزائر وذلك قبل تطبيق صيغة المرابحة وهذا لسنوات 2006الى غاية 2009 وبعد تطبيق صيغة المرابحة التمويلية وهذا لسنوات 2010الى غاية 2015و هذا بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر وقد ركزنا على أهم المؤشرات المالية التي تقيس الربحية وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش الربح ,من أجل الوصول إلى نتائج لتقدير مدى تأثير تطبيق هذه الصيغة.

❖ **النتائج العامة للدراسة :**

مما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها كما يلي :

1-تعتبر صيغة المرابحة الإسلامية صيغة تمويلية مؤثرة على ربحية البنوك التجارية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة أي أنها يمكن أن تؤثر على ربحية البنوك التجارية وذلك ما توصلت له من خلال الدراسة من خلال المقارنة بين سنوات قبل وبعد تطبيقها .

2-تؤثر صيغة المرابحة على ربحية البنوك التجارية بحيث تؤثر على معدل العائد على الأصول ,ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربح .

3-إن هذه الصيغة زادت من نسبة العملاء باعتبارها بديل على القروض الربوية.

❖ **التوصيات:**

بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج يمكن تقديم بعض التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بتقديم الصيغ الإسلامية والتركيز عليها في تقديم الخدمات من خلال فتح فروع من طرف البنوك التجارية أو فتح نوافذ لتقديم مثل هذه الخدمات .

- تعويض منح القروض الاستهلاكية الربوية التي يتجنبها بعض العملاء بتقديم صيغة المرابحة كبديل عنها وهذا لكسب فئة اكبر مما يزيد في موارد البنك التجاري وهذا ما يساعد في زيادة الأرباح وإيرادات البنك .
- ضرورة اعتماد البنوك التجارية على صيغة المرابحة الإسلامية كصيغة تمويلية يعتمد عليها كباقي الصيغ الإسلامية أو التقليدية واعتبارها كمورد مهم ضروري ومؤثر على الربحية بالإيجاب .

❖ **آفاق الدراسة :**

إن موضوع تأثير صيغة المرابحة الإسلامية على ربحية البنوك التجارية موضوع جد هام ويجب الاهتمام بدراسته من قبل الاقتصاديين ,كون أن نتيجة التطورات الاقتصادية الحالية أدت بالبنوك التجارية بالاعتماد على الصيغ الإسلامية كنوع جديد في التمويل إلى جانب التمويل التقليدي , وهذا من أجل كسب ثقة اكبر من العملاء وزيادة إيراداته مما يؤثر عل ربحيته ويساعد على تطور المجال المصرفي ,فمن آفاق الدراسة مايلي :

*إعادة إجراء هذه الدراسة وذلك بدراسة التمويل الإسلامي بمختلف صيغه على سيولة البنوك التجارية وعدد العملاء .

*قياس اثر صيغة المرابحة على ربحية البنوك التجارية باستخدام مؤشرات قياس مختلفة.

*القيام بدراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في استخدام هذه الصيغة من حيث أثرها على أعداد العملاء وزيادة الربحية في كلاهما.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ الكـتب:

1-شوقي بورقبة.التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة.عالم الكتب الحديث .الاردن سنة2013

2- حسين بالعجوز .مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة.مِؤسسة الثقافة الجامعية.الاسكندرية.سنة 2009

- **الرسائل ومذكرات :**

1-فوزي محيريق ,تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الاشارة لبنك الخليج, غير منشور ورقة بحثية مقدمة.

2- الطاهر بن ختو ,محددات الربحية في البنوك التجارية ,شهادة ماستر أكاديمي ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة ,سنة 2018.

3-وجدة حاجي ,اثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر,شهادة ماستر اكاديمي ,الطور الثاني, جامعة ورقلة ,2016

4- عراب عبد الرحمان , اثر التسويق المصرفي على ربحية البنوك التجارية,شهادة ماستر ,الطور الثاني ,جامعة ورقلة,سنة 2018.

- **المقالات والملتقيات:**

1-يزن خلف العطيات .منير سليمان الحكيم , أثر التحول للمصرفية الاسلامية في تطوير آليات وأدواتاستقطاب الموارد المالية وتوظيفها.ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات الاسلامية .

2-شريفة جعيدي ,محمد الخطيب نمر,تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر (2011-2017), مقال المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .

3- منذر مرهج ,عبد الواحد حمودة,رامي أكرم مزريق,تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية باستخدام التحليل المتعدد التغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافضة اللاذقية,مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية ,جامعة تشرين سوريا ,العدد(2),2014

- **المواقع الالكترونية :**

WWW.AG.BANK.COM.CONSULTLE07/07/2020

- **التـقارير:**

RAPPORT ANNUEL 2006-2015 PROPOSE APARTISE DE (WWW.AG-BANK.COM)

الملاحـــــق

الملحق رقم (1):ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر سنة2006-2007

Bilans comparés 2006/2007

ACTIF

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Caisse, Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	2 262 001 823.96	2 487 790 078.86	225 788 254.90	9.98
Effets publics et valeurs assimilées	0	0	0	–
Créances sur les institutions Financières	49 464 286,78	493 438 914,96	443 974 628,18	897,57
– A vue	49 464 286.78	393 438 914.96	343 974 628.18	695,40
– A terme	0	100 000 000,00	100 000 000,00	–
Créances sur la clientèle	5 984 849 046,64	8 749 428 223,31	2 764 579 176,67	46,19
– Créances commerciales	34 769 577.20	160 862 698.47	126 093 121.27	362,65
– Autres concours de la clientèle	5 538 611 017.95	7 715 496 096.01	2 176 885 078.06	39,30
– Comptes ordinaires débiteurs	411 468 451,49	873 069 428,83	461 600 977,34	112,18
Obligations et autres titres a revenu fixe	0	0	0	–
Actions et autres titres a revenu variable	0	0	0	–
Participations et activités de portefeuille	0	0	0	–
Parts dans les entreprises liées	15 675 000,00	15 675 000,00	0	–
Crédits-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Location simple	0	0	0	–
Immobilisations incorporelles	53 570 036,54	131 586 935,05	78 016 898,51	145,64
Immobilisations corporelles	126 577 962.28	366 381 101.13	239 803 138,85	189,45
Autres actions	0	0	0	–
Capital souscrit non versé	0	0	0	–
Autres actifs	1 543 623 240,66	2 256 531 687,03	712 908 446,37	46,18
Comptes de régularisation	56 344 282,57	44 434 881,18	-11 909 401,39	- 21,14
TOTAL DE L'ACTIF	***10 092 105 679.43***	***14 545 266 821.52***	***4 453 161 142.09***	***44.13***

المصدر: التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

الملحق رقم (2):ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر سنة2006-2007

Bilans comparés 2006/2007

PASSIF

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	0	0	0	—
Dettes envers les institutions financières	1 461 744.59	1 433 346.02	-28 398.57	-1.94
- A Vue	1 461 744.59	1 433 346.02	-28 398.57	-1.94
- A Terme	0	0	0	—
Comptes créditeurs de la clientèle	0	0	0	—
- Comptes d' épargne	0	0	0	—
- A Vue	0	0	0	—
- A Terme	0	0	0	—
Autres dettes	4 144 540 425.16	5 579 857 815.54	1 435 317 390.38	34.63
- A Vue	3 165 907 954.44	4 695 767 449.37	1 529 859 494.93	48.32
- A Terme	978 632 470.72	884 090 366.17	-94 542 104.55	-9.66
Dettes représentées par un titre	556 391 427.01	630 862 949.55	74 471 522.54	13.38
- Bons de caisse	556 391 427.01	630 862 949.55	74 471 522.54	13.38
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	0	0	0	—
- Emprunts obligataires	0	0	0	—
- Autres dettes représentées par un titre	0	0	0	—
Autres passifs	2 426 603 629,89	4 807 188 430,32	2 380 584 800,43	98.10
Comptes de régularisation	29 984 888.92	46 862 118.51	16 877 229.59	56.29
Provision pour risques et charges	0	0	0	—
Provisions réglementées	0	0	0	—
Fonds pour risques bancaires généraux	161 836 765.04	306 209 938.76	144 373 173.72	89.21
Subventions d'investissements	0	0	0	—
Dettes subordonnées	0	0	0	—
Capital social	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00	0	—
Primes liées au capital	0	0	0	—
Réserves	0	13 564 339.94	13 564 339.94	—
Ecart de réévaluation	0	0	0	—
Report à nouveau (+/-)	-62 248 598.89	135 668 433.28	73 419 834.39	-117.95
Résultat de l'exercice (+/-)	333 535 397.71	523 599 449.60	190 064 051.89	56.98
TOTAL DU PASSIF	***10 092 105 679.43***	***14 545 266 821.52***	***4 453 161 142.09***	***44.13***

المصدر: التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

الملحق رقم(3):خارج الميزانية جانب (الايرادات) سنة2006-2007

Tableau des comptes de résultats comparés

2006/2007

PRODUITS

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Produits d'exploitation bancaire	828 336 892.80	1 219 220 175.97	390 883 283.17	47.19
Intérêts et Produits assimilés	404 318 978,45	579 124 993,24	174 806 014,79	43,23
- Sur opérations avec institutions financières	7 561 670.05	17 723 711.41	10 162 041.36	134.39
- Sur opération avec la clientèle	396 757 308.40	561 401 281.83	164 643 973.43	41.50
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	–
- Autres intérêts et produits assimilés	0	0	0	–
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Produits sur opérations de location simple	0	0	0	–
Produits des titres à revenu variable	0	0	0	–
Commissions	424 017 914.35	640 095 182.73	216 077 268.38	50.96
Autres produits d'exploitation bancaire	0	0	0	–
Autres produits	12 935 595,20	48 465 597,53	35 530 002,33	274.67
Produits divers	0	0	0	–
Reprise de provision et récupération sur créances amorties	0	0	0	–
Produits exceptionnels	0	0	0	–
PERTE DE L'EXERCICE	*0*	*0*	*0*	–

بنك الخليج الجزائر
Algeria Gulf Bank

المصدر: التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

الملحق رقم(4): ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر سنة2008-2009

Etats Financiers

Bilan arrêté au 31/12/2009

En dinars

ACTIF	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2008
Caisses, Banques Centrales, CCP et Trésor Public	1	16 308 104 632	3 319 343 341
Créances sur les Institutions Financières	2	187 130 692	1 068 062 804
A vue	2	11 169 551	758 058 359
A terme	2	175 961 111	309 994 444
Créances sur la Clientèle	3	22 868 624 860	17 638 636 600
Créances commerciales	3	329 487 661	406 140 327
Autres concours à la clientèle	3	12 865 643 226	15 441 665 073
Comptes débiteurs	3	1 172 008 081	1 690 831 100
Créances sur clientèle MLT	3	8 201 385 591	
Participations dans les entreprises liées	4	16 676 000	16 676 000
Immobilisations incorporelles	5	99 660 069	133 446 709
Immobilisations corporelles	6	1 271 367 062	696 834 778
Autres actifs	7	6 666 367 607	4 607 666 662
Comptes de régularisation	8	197 290 366	140 638 463
TOTAL DE L'ACTIF		46 214 109 868	27 600 183 467

المصدر:التقارير المالية ني لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم (5) : ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر سنة2008-2009

Etats Financiers

Bilan arrêté
au 31/12/2009

En dinars

PASSIF	N° Notes Explicatives	Montants au 31/12/2009	Montants au 31/12/2008
Dettes envers les Institutions Financières	9	923 212 002	1 520 834 230
A vue	9	-	11 518 642
A terme	9	923 212 002	1 509 315 588
Comptes créditeurs de la clientèle	10	21 998 097 454	11 529 884 183
Comptes d'épargne	10	1 496 366 254	781 885 400
A vue	10	1 496 366 254	781 885 400
Autres dettes		20 471 731 201	10 745 178 784
A vue	10	18 319 522 856	10 075 401 379
A terme	10	2 152 208 345	669 777 404
Dettes représentées par des titres	11	2 862 357 031	1 803 067 061
Bons de caisse	11	2 862 357 031	1 803 067 061
Autres Passifs	12	8 252 685 138	8 091 723 330
Comptes de régularisation	13	98 661 232	78 803 170
Provisions pour risques et charges	14	7 819 319	
Provisions réglementées	14	543 807 518	359 918 604
Fonds pour risques bancaires généraux	14	543 807 518	359 918 604
Capital Social	15	10 000 000 000	2 500 000 000
Réserves	16	93 067 697	39 744 312
Report à nouveau	16	1 260 875	500 760 875
Résultat de l'exercice	16	1 462 951 593	1 078 487 692
TOTAL DU PASSIF		46 214 109 858	27 500 163 457

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم(6):خراج الميزانية جانب (الايرادات) سنة2008-2009

PRODUITS			
A - Produits d'exploitation bancaire	**19**	**4 028 002 749**	2 419 222 497
Intérêts et produits assimilés		1 733 124 613	1 080 027 805
Sur opérations avec Institutions Financières		32 284 003	27 491 571
Sur Opérations avec la Clientèle		1 700 840 610	1 053 436 234
Commissions		2 202 878 137	1 338 294 693
B- Autres produits d'exploitation bancaire		731 204 884	157 576 842
Reprises de provisions		656 800 105	102 583 848
Reprises sur exercice antérieur		65 021 033	37 018 531
Divers		8 482 846	17 994 465
TOTAUX PRODUITS		4 757 207 634	2 576 799 329

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم (7):ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر لسنة 2010-2011

Etats Financiers

Bilan arrêté
au 31/12/2011

Actif au 31/12/2011

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
2. A 1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	21 013 680	25 806 751
	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
2.A 2	Créances sur les Institutions Financières	21 163	102 882
2. A 3	Créances sur la Clientèle	44 622 412	26 412 155
	Actif détenu jusqu'à l'échéance		
2. A 4	Impôt Courant Actif	658 704	513 008
	Impôt Différé Actif		
2. A 5	Autres actifs	5 854 505	1 681 445
2. A 6	Comptes de régularisation	160 302	165 900
2. A 7	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	15 675	15 675
	Immeubles de placement		07
2. A 8	Immobilisations corporelles	2 830 037	2 583 160
2. A 9	Immobilisations incorporelles	35 004	27 767
	Ecart d'acquisition		
	Total actif	75 211 482	57 308 763

المصدر: التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم (8): ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر سنة2010-2011

Passif au 31/12/2011

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
	Banque centrale, CCP		
2.P1	Dettes envers les institutions financières	238 163	334 822
2.P2	Dettes envers la clientèle	43 726 586	32 617 304
2.P3	Dettes représentées par des titres	6 263 544	5 568 889
2.P4	Impôt Courant Passif	1 120 793	713 389
	Impôts Différés Passif		
2.P5	Autres Passifs	8 864 210	4 784 667
2.P6	Comptes de régularisation	545 944	166 356
2.P7	Provisions pour risques et charges	61 016	34 146
	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
2.P8	Provisions pour Risques Bancaires Généraux	913 129	694 395
	Dettes subordonnées		
2.P9	Capital Social	10 000 000	10 000 000
	Primes liées au capital		
	Réserves légales		166 795 276.67
	Ecart d'évaluation		
2.P10	Ecart de réévaluation	268 348	166 795
2.P11	Report à nouveau	621 452	196 946
	Résultat de l'exercice	2 591 295	2 031 054
	Total Passif	75 211 482	57 306 763

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم (9): خارج الميزانية جانب (الايرادات) سنة2010-2011

Etats Financiers

Bilan arrêté au 31/12/2011

11

Annexe N° 2 Compte de résultats

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
4.R1	Intérêts et produits assimilés	2 706 119	1 993 200
4.R2	Intérêts et charges assimilés	- 609 960	- 421 856
4.R3	Commissions	4 341 264	3 182 121
4.R4	* Charges/Commissions	- 181 007	- 146 175
	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	65 804	37 362
4.R6	Charges des autres activités	-1 287	-311
	PRODUIT NET BANCAIRE	6 320 933	4 644 341
	Charges générales d'exploitation	- 1 840 790	-1 569 871
	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 177 595	-73 587
4.R8	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4 302 548	3 000 883
4.R9	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 1 515 002	-978 873
4.R10	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	741 283	722 434
	RESULTAT D'EXPLOITATION	3 528 829	2 744 443
	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
	Eléments extraordinaires Produits		
	Eléments extraordinaires Charges		
	RESULTAT AVANT IMPÔT	3 528 829	2 744 443
	Impôts sur les résultats et assimilés	937 533	713 389
4.R11	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 591 296	2 031 054

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم (10): ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر لسنة 2012-2013.

	ACTIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	46 775 312	31 721 782
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	24 376	18 351
5	Prêts et créances sur la clientèle	81 240 932	64 949 392
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 407 058	882 001
8	Impôt différe actif	89 485	48 593
9	Autres actifs	124 306	133 628
10	Comptes de régularisation	2 228 363	3 166 571
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	6 915 727	4 205 129
14	Immobilisations incorporelles	141 300	98 143
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**138 962 534**	**105 239 265**

المصدر: التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم (11): ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر لسنة 2012-2013.

	PASSIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	32 024	135 816
3	Dettes envers la clientèle	91 645 524	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	12 793 331	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 873 911	1 796 690
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	7 450 637	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 754 711	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	272 340	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 199 395	1 435 535
12	Capital	10 000 000	10 000 000
13	Primes liées au Capital		
14	Réserves	597 867	397 913
15	Ecart d'évaluation		
16	Ecart de réevaluation		
17	Report à nouveau	3 307 722	1 298 205
18	Résultat de l'exercice	5 035 072	3 999 080
	TOTAL PASSIF	138 962 534	105 239 265

المصدر: التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

الملحق رقم (12): خارج الميزانية جانب الايرادات سنة2012-2013

9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**10 520 317**	**9 562 951**
10	Charges générales d'exploitation	-3 206 837	-2 684 028
11	Dotations aux Amortis / Immobilisations	-373 561	-246 976
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 939 919**	**6 631 947**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances Irrécouvrables	-1 036 210	-2 735 998
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	684 983	1 611 799
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**6 588 692**	**5 507 748**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits		
18	Eléments extraordinaires Charges		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**	**6 588 692**	**5 507 748**
20	Impôts sur les résultats et assimilés	-1 553 619	-1 508 668
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**5 035 072**	**3 999 080**

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم (13): ميزانية الاصول لبنك الخليج الجزائر سنة2014-2015

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

الملحق رقم (14): ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر سنة 2014-2015

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réévaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		177 377 511	176 819 451

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.

الملحق رقم(15): خارج الميزانية جانب الايرادات سنة 2014-2015.

9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 899 778**	**10 579 594**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 804 771	- 3 930 724
11	Dotations aux Amortis / Immobilisations	4.R.5	- 889 621	- 560 426
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**5 205 385**	**6 088 444**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 501 213	- 902 610
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.6	201 292	180 495
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**4 905 464**	**5 366 329**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.7	9 413	
17	Eléments extraordinaires Produits			10 657
18	Eléments extraordinaires Charges			- 17 682
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**4 914 877**	**5 359 304**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 286 442	- 1 348 881
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.8**	**3 628 435**	**4 010 423**

المصدر : التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر.